
KÖPRÜLÜ KÜT.
442
M. ASIM BY.



كوزى بيوك زاده
رسائلى در

مكتب احمد عزى
به محمد لطفى عفى
عنهما

الفهرس

اشبو مجموعهٔ نفيسه نك جامعى بين العلما كوزى بيوك زاده ديمكله مشهور ابراهيم افنديدركه قيصريه علماء اعلامندن معيد افندى مرحومك فرزندار جمندى محمد افنديڭ نجل نجيبى اولوب بيك يوز التمش سنه سى خلالنده زيب كهوارهٔ وجود اولمش وعمدة الاساتيذ شارح طريقت محمديه خادم مقتبسى ابوسعيد محمد افندى مرحومك تلميذ خاصى وقضاء مزبورك مشاهير علماسندن مرحوم بيوك حسين افنديدن علوم عقليه ونقليه يى تحصيل وخيلى مدت نشر علوم نافعه ايله ميان فضلاده نام فضائل ارتسامنى تكميل ايتمش وبيك ايكيوز اللى اوج شوال شريفنك اون سكزنجى كونى (كل نفس ذائقة الموت) كريمه سى مدلو لنجه نحبى قضا وطقسان اوچ ياشنده اولديغى حالده ارتحال دار بقا ايلمش وقضاء مرقومده اعداد اولنان محلده دفن قيلنمشدر مرحوم مومى اليهك بومجموعه دن بشقه برقاچ اثر معتبرى دخى واردر ازجمله نبأ جزئى سبك تركيده فاضلانه تفسير واستعاره عصامنى تركجه شرح وتقرير وفوائد كليه يى شامل خط دستيله ديكر برقطعه مجموعه تحرير ايلمشدر رحمه الله

✻ نمقه جمال الدين ✻

هوالمعين

سنابل الرسالة النابتة فى مزارع سطور هذه المجلة الجليله جديرة ان يختبز من حبوبات فوائدها الجزيله ويتغدى برغائف مطالعتها الطلاب بل الفحول الانجاب ترغيبا لاولى الالباب لله در من صنفها ومن جمعها ودونها والمأمول من خدام العتبة العلية الخاقانية



والسدة السنية السلطانيه ان يستأذنوا فى خصوص طبعها بدار الطباعة العامره فى دار الخلافة الفاخرة الزاهره من تلك السدة المستندة الى حضرة خليفة رسول رب العالمين وامام الاسلام والمسلمين لاجل انتشار منافعها فى البلاد واستجلاب الدعوات الخيرية لحامى كافة العباد الا وهو الملك الاعظم والسلطان الاكرم السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان * عبد المجيد خان ابن السلطان الغازى محمود خان ابن السلطان الغازى عبد الحميد خان لازال وجوده الاكمل فى كل فضيلة وكمال دائما بسرير السلطنة مع النصر والعز والاقبال ما طولعت الكتب ورقم الاقلام بعون الله العلام ومادرست العلوم فى الليالى والايام

نمقه العبد المحتاج الى الاء ربه عز شانه والداعى عن اقصى البال لسلطاننا المشار اليه دام سلطانه شيخ زاده محمد اسعد الحسينى النقيب على الاشراف والقاضى بعساكر المنصورة بولاية روم ايلى المعمورة غفر لهما

* باسمه تعالى عز وجل *

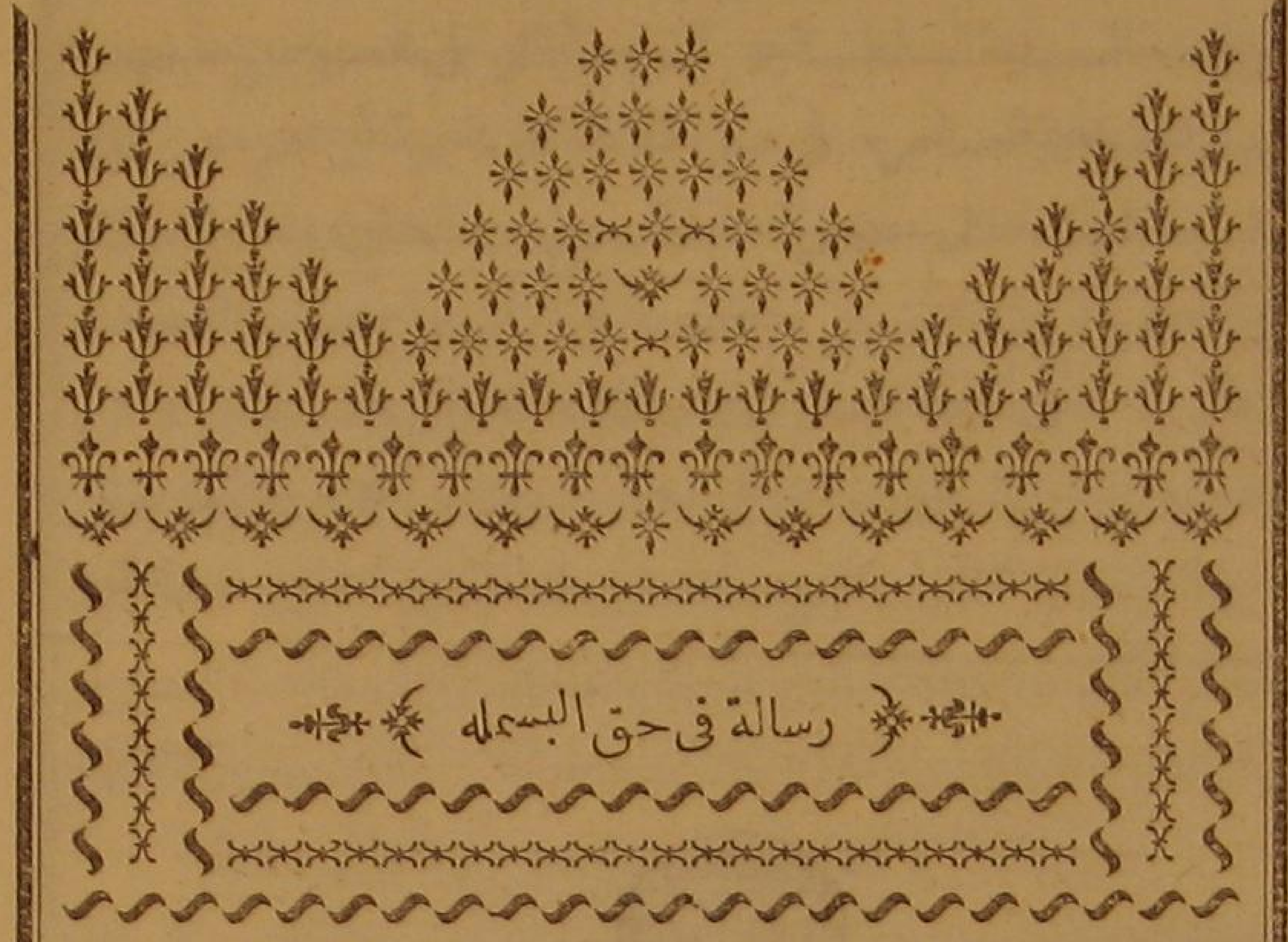
لما تشرفت بمطالعة هذه المجموعة الشاملة للفوائد المهمة والمجلة الكافلة للعوائد الجمة فقلت هذه تبصرة لمن تبصر وتذكرة لمن تذكر مجموعة القواعد لمن نظر وصندوقة الفرائد لمن تفكر لله در جامعها الاستاذ المعتبر حيث ابرز فضله بهذا الاثر

* للمقرض الافقر *

* حبذا مجموعة عبرت نما * نو اثر تازه قاش خوش ادا *
راز عرفانى جهانه قيلدى فاش * طبعه لائق كوردى اصحاب ذكا

* حرره الفقير الى الله الملك النافع *

* محمد جمال الدين المصحح لتقويم الوقايع *



انه من سليمان وانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزى يوك زاده اكرمه الله بالفوز والسعادة هذه رسالة موجزة فى حق البسملة جمعتها تذكرة للطلاب وتبصرة لاولى الالباب راجيا من الله تعالى حسن المأب ونحن نقول افتتح المص (١) كتابه بالبسملة اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وامتثالا بحديث الرسول وهو كل امر ذى بال لم يبدأ بالبسملة فهو ابتر وعملا باجماع المؤلفين على ان الاجماع فى خطها الا فى ذكرها وقد قيل على العلة الثانية بان للحديث جهة منطوق وجهة مفهوم وجهة معارض والكل منظور فيه اما الاول فلان كثيرا من الكتب مسطور بدون البسملة مع انها لبست بابتر كما فى كتب قدماء المنطقية واما الثانى فلان كثيرا

من الكتب معنون بالبسملة مع انها ابتر واما الثالث فنقول حديث البسملة لا يمكن الامتثال به لان حديث البسملة معارض لحديث الحمدلة وكل نص شانه كذا لا يمكن الامتثال به والجواب عن الاشكال الاول بان يقال لا نم اولا وجود الكتب الاسلامية بدون البسملة ولو سلم وجودها لكن لا نم انها لبست بابتر شرعا واما الجواب عن الثانى بان يقال ان المراد من الابتر فى الحديث الابتر الشرعى لا العرفى والكتب المعنونة بالبسملة لبست بابتر شرعا وان كانت ابتر استعمالا واما الجواب عن الثالث بان يقال لا نم ان حديث البسملة معارض لحديث الحمدلة بحسب الباطن وان كان معارضا له بحسب الظاهر لجواز ان يراد من الابتداء فى حديث البسملة الابتداء الحقيقى بمعنى الابتداء قبل كل شئ ومن الابتداء فى حديث الحمدلة الابتداء الاضافى اى الابتداء بالنسبة الى ما بعده من الكلام (٢) او يكون الابتداء فى البسملة مقيدا بقيد قبل الحمدلة والابتداء فى الحمدلة مقيدا بقيد بعد البسملة لا يقال فى هذا الجواب تقييد النص المطلق وذلك نسخ للنص وهو غير جائز لانا نقول ان تقييده بدون القرينة نسخ له واما تقييده مع القرينة فبيان وتفسير للنص على ما فى الاصول وترتيب كتاب الله بحيث ذكرت البسملة فيه اولا والحمدلة ثانيا يدل على تقييد النصين كما لا يخفى (ثم الباء) فى البسملة (٣) حرف معناه الاستعانة عند البيضاوى والملابسة عند الزمخشرى وعلى التقديرين يحتمل ان يكون الظرف مستقرا او لغوا وقصر لغوية الظرف بالاستعانة قصور والمتعلق يجوز ان يكون اسما او فعلا ويجوز ان يقدر مقدما او مؤخرا لكن تقديره مؤخرا اولى لتحقق القصر ح افرادا او تعيينا او قلبا فى الكلام (٤) وفائدة القصر رد دأب المشركين لانهم استعانوا فى امورهم باسم اللات وباسم الله

جميعا او با حدهما لاعلى التعيين او با سم اللات والعزى فقط
والعلامة الزمخشرى يعترض على كون البا للاستعانة بكلام
اجمالى تفصيله * لوكانت الباء للاستعانة لكان اسمه تعالى
الة لفعل الابتداء ولوكان الة لفعل الابتداء يلزم الابتذال فى اسمه
تعالى فلوكانت الباء للاستعانة يلزم مايلزم اما الصغرى فلان
باء الاستعانة لاتدخل الاعلى الة الفعل واما الكبرى فلان
فى الالة تبعية وهى يشعر الرذالة * والابتذال فى اسمه تعالى ينافى
التعظيم باسمه تعالى فحمل الباء على الاستعانة ينافى التعظيم
باسمه تعالى ومايناف التعظيم باسمه فهو غير صحيح فحمل الباء
على الاستعانة غير صحيح وقد يجاب عنه من طرف البيضاوى
لانم لزوم الابتذال مطلقا فى كون الباء للاستعانة اذلزوم
الابتذال من جهة التبعية فى الالة واما من جهة كونها ممايتوقف
عليها حصول الفعل فلا يلزم الابتذال والبيضاوى لاحظ جهة
كونها ممايتوقف عليه حصول الفعل كما لا يخفى واضافة الاسم
الى الله معنوية وهى بحسب اصل الوضع تفيد اختصاص
المضاف بالمضاف اليه وان كانت للاختصاص فى الجملة يشمل
اسمائه تعالى كلها وان كانت للاختصاص الحصرى وضعا
لذاته المتصف بالكمال فالاسم ح لفظة الله خاصة للاتفاق
انما سواه معان وصفات فان قيل ان افراد الاسم على مذهبنا
عين المسمى وهذا يناف فى كون المضاف اليه غير المضاف فى الاضافة
فاطريق دفع التنافى بينهما قلنا ان الغيرية بحسب لفظ افراد
الاسم لان لفظ الاسم غير المسمى والعينية باعتبار مفهوم افراد
الاسم اذمفهوم الاسم عين المسمى والمفهوم والمسمى متحدان
ذاتا مختلفان اعتبارا لان ذات زيد مفهوم من حيث يفهم من لفظه
ومسمى من حيث ان اللفظ موضوع بازائه والله اسم للذات

الواجب

م الباء فى البسملة حرف لانه دال على معنى غير مستقل بالمفهومية وكل حرف اما حرف مبان واما حرف معان ينتج الباء فى البسملة حرف معان او حرف مبان واما حرف معان بجهة اما الكبرى لان كل حرف اما ان يوضع لتركيب الكلمات واما ان يوضع لمعان مخصوصة فالاول حرف مبان والثانى حرف معان ينتج كل حرف اما حرف مبان واما حرف معان م

م الباء فى البسملة حرف الحرف اما ان يوضع لتركيب الكلمات واما ان يوضع لمعان مخصوصة فالاول حرف مبان والثانى حرف معان ينتج

الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والمراد بالاسم ههنا
مايقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع الاسم بازاء ذاته
تعالى فرع تعقل ذاته تعالى وحقيقة الله تعالى غير معلومة
عندنا على مافى الكتب الكلامية وحين لم يعلم الحقيقة لم يتصور
الوضع قلت لانزاع فى تعقله تعالى بصفاته الذاتية والاضافية
والسلبية والفعلية على قدر ماظهر لنا بالفيض الالهى وانما الممتنع
تعقله تعالى بكنه حقيقته وذا غير لازم فى وضع الاسم بل تصور
الذات فى الجملة كاف فى تصحيح الوضع على ان السؤال انمايرد
اذا كان الواضع غيره تعالى واما اذا كان الواضع هو الله فعلم غيره
بالالهام فلاسؤال اصلا كذا ذكره المولى حسن الفنارى
على المطول الرحمن الرحيم هذا علة ايماء من جهة علم الاصول
بان تقول الله احق ان يستعان او يتبرك باسمه لان الله
هو الرحمن الرحيم وكل ذات شانه كذا احق ان يستعان او يتبرك
باسمه هذا اخر ماجمعناه من السطور والمرجو من الخلان ان لاينظروا
القصور فى محل الايجاز والله اعلم بالصواب

تذنيب

اعلم ان ههنا اسم ومسمى ونسبة الاسم الى المسمى فالاسم
هو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى والمسمى هو المعنى الذى وضع
الاسم بازائه ثم ان المسمى والمفهوم والمدلول والمعنى شئ واحد
ذاتا وانما الاختلاف بالاعتبار لان المعنى من حيث وضع اللفظ بازائه
مسمى ومن حيث يحصل من اللفظ مفهوم ومن حيث يدل عليه
اللفظ مدلول ومن حيث يقصد من اللفظ معنى كذا فى التلويح
ثم الاسم اما ان يراد به لفظ الاسم واما ان يراد به مفهوم الاسم
ومدلوله فان اريد به لفظ الاسم فهو غير المسمى اتفاقا لان لفظ
الجدار غير ماهية الجدار وان اريد به مدلول الاسم كما هو

الحرف اما حرف مبان واما حرف معان فان قلت هذا التقسيم فيه تداخل الاقسام لان بعض حرف معان حرف مبان او بالعكس وكل تقسيم شانه كذا فاسد واجيب عن الكبرى ان التقسيم اعتبارى وتداخل الاقسام جائز فيه فان قيل هذا التقسيم فيه واسطة بين الاقسام لان الحروف الزوائد كالكاف فى بالله وتحسين درهم واسطة بين الاقسام وكل تقسيم شانه كذا فاسد واجيب عن الصغرى بان الحروف الزوائد

محل النزاع على ماصرح به شارح المواقف فاما ان يراد من المدلول المدلول المطابقى كما هو رأى الجمهور فالاسم مطلقا غير المسمى سواء كان اسم ذات اواسم صفات واما ان يراد من المدلول معنى اعم من المطابقى والتضمنى كما هو رأى الاشعرى فالاسم ح قديكون عين المسمى كما فى الاسماء الذات الجوامد كزيد فان مفهومه عين المسمى الموجود فى الخارج فان مدلوله المطابقى نفس المسمى وقد يكون غير المسمى كما فى اسماء الصفات لان المق من اسماء الصفات هى الصفات على رأى الشيخ لا الذات كالخالق فان مدلوله التضمنى الذى هو الخلق وهو غير الذات لان الصفة مغاير للموصوف غيرية لغوية وقد يكون مدلول الاسم لاعين المسمى ولا غيره كما فى اسماء الذات والصفات معا كالعالم فان مدلوله التضمنى الذى هو العلم لبس عين الذات المسمى بل غيره غيرية لغوية اى مغايره ولا غير المسمى غيرية اصطلاحية بمعنى امكان انفكاكه عن الذات فاذا نفى الغيرية الاصطلاحية يكون بمعنى لايمكن انفكاكه عن الذات اى يمتنع انفكاكه عن الذات فلايلزم ارتفاع النقيضين لان المثبت ضمنا الغيرية اللغوية والمنفى صراحة الغيرية الاصطلاحية

رسالة فى الحمدله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى امابعد فهذه رسالة فى حق الحمدلة فى اوائل الكتب قد جمعها الفقير ابراهيم بن محمد القيصريه وى من كلام المهرة راجيا من الله تعالى الاجر الجزيل وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الحمد هو الثناء على الجميل الصادر بالاختيار على ماله الاشتهار اوالصادر عن المختار نعمة كان اوغيرها والشكر هوالاتيان بمايفيد التعظيم على النعمة سواء كان ثناء

داخل فى المعانى لان المراد
منه بمعنى التأكيد اوالتحسين
كما لا يخفى ✻
٤ ولانه مستلزم لتقديم المعمول
فيفيد التعظيم والاعتناء
بشان المعمول ✻
٦ حمل الباء على الاستعانة
يستلزم الابتذال فى اسمه تعالى
وكل ابتذال فى اسمه تعالى
غير صحيح ينتج حمل الباء
على الاستعانة غير صحيح اما
الصغرى فلانه لوكانت الباء
للاستعانة لكان اسمه تعالى
الة لفعل الابتداء ولوكان الة
لفعل الابتداء يلزم الابتذال
فى اسمه تعالى ينتج لوكانت الباء
للاستعانة يلزم الابتذال
فى اسمه تعالى لكن التالى بط
فالمقدم مثله ✻

اوغيره وبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان فى ثناء النعمة ويفارق الاول من الثانى فى الثنأ على الفضيلة الغير السارية ويفارق الثانى فيما سوى الثناء ممايفعل بالاركان والجنان لافادة التعظيم للمنان فى مقابلة الاحسان ولايشكل الحمد على صفاته تعالى الذاتية ٩ لانهامستندة الى المختار وان لبست بالاختيار اوبمنزلة الاختيارى اما لاستقلال الذات فيهما من غيرمدخلية شئ من الاغيار كما فى الاختياريات اوباعتبار كونهما مبادى الافعال الاختيارية كذا ذكره الفاضل العصام فى شرح التلخيص ثم اعلم ان اللام معناها الجنس اوالعهد الخارجى لانه ان اشيربها الى الحقيقة من حيث هى هى فاللام لام الجنس وان اشيربها الى حصة معينة ١١ من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب فاللام لام العهد الخارجى والاشارة فى الاستغراق والعهد الذهنى الى الحقيقة كما فى لام الجنس لكن باعتبار وجودها فى ضمن جميع الافراد فى الاستغراق وباعتبار وجودها فى ضمن البعض فى العهد الذهنى والجنس والاستغراق والعهد الذهنى متحدون ذاتا مختلفون اعتبارا هذاغاية تحقيق الكلام فى حق اللام وقدتشتت فيها اوهام الاقوام ثم لام الحمد قد يحمل على الجنس لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق لشيوعها فيه ولانه لم يكن خارجا عن مسمى اللام مع انه عار عن تكلف الاستعانة بماهو خارج عن مسمى اللام كالمقام والقرائن ولانه يفيد اختصاص افراد الحمدله تع كناية فيتحقق فيه السلوك الى طريق البرهان الذى هوفن من البلاغة بخلاف حملها على الاستغراق فى جميع ماذكرنا هكذا استفيد من كلام الشريف العلامة على المطول قلنا ان الاستغراق فى المقام الخطابية وفى مقامات ملاحظة الشمول متبادر ومقتضى المقام يرجح على مقتضى الذات ولان الاستغراق وان كان خارجا

وبالجملة ان لفظة الجلال
٧ اما ان يكون علما للذات
الواجب واما ان يكون لذاته
اسما لمفهوم الواجب المستحق
للمعبودية له تعالى فعلى الاول
اما ان يلزم فى كلمة التوحيد
استثناء الشئ عن نفسه او يلزم
التناقض وعلى الثانى يلزم
ان لا يكون كلمة التوحيد
كلمة توحيد ✻
١٢ تعقل ذاته تعالى محال ينتج
وضع الاسم بازائه تعالى محال
اجيب عنه بانا لانم استحالة
تعقل ذاته تعالى مطلقا انما
المحال تعقل كنه حقيقته
وتعقل ذاته بصفاته جائز
وهذا القدر من التعقل كاف
فى تصحيح الوضع ولو سلم
ان تعقل ذاته تعالى محال ٢

عن مسمى اللام لكنه مجاز مشهور فى مثل هذا المقام والمجاز المشهور يرجح على الحقيقة اذا لاعتبار فى الاستعمال الى التبادر واما السلوك الى طريق البرهان فهو ثابت فى الاستغراق ايضا لان اختصاص جنس الحمد كما يستلزم اختصاص افراد الحمد فاختصاص افراد الحمد ايضا يستلزم اختصاص جنس الحمد اذ لا اختصاصان متلازمان والفاضل البركوى اختار فى امعانه الاستغراق لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له فى الخارج فيكون الاستغراق ١٠ فى الافادة اوفى وبمقام الحمد احرى ثم مدخول اللام وهو مصدر اما بمعنى الفاعل كالحامد واما بمعنى المفعول كالمحمود واما بمعنى المبنى للفاعل ككونه حامدا واما بمعنى المبنى للمفعول ككونه محمودا واما نفس المصدر كالحمد واما حاصل المبنى للفاعل كالحامدية واما حاصل المبنى للمفعول كالمحمودية واما حاصل نفس المصدر وهو الثناء واكثر المؤلفين حملوا الحمد ههنا الى المعنى الاخير لكن لو كان بمعنى حاصل المبنى للفاعل كان المص حامدا بطريق اعتراف العجز وهو من اجل الحمد كما لا يخفى ولام الاستغراق يفيد قصر افراد الحمد على الاتصاف بكونه لله تعالى قصر الموصوف على الصفة وهذا القصر لا يكاد يوجد من الحقيقى لتعذر الاحاطة بصفات الشئ على ما فى التلخيص وللحمد صفات اخرى ككونه قولا وصادرا من الحامد وكونه عرضا فيكون القصر اضافيا بالنسبة الى الاتصاف بكونه للمخلوقين واما اختصاص الحمد له تعالى فبالدلالة الالتزامية اذ اللازم بهذا القصر قصر الصفة على الموصوف على عكس الملزوم كذا فى حاشية قول احمد على الخيالى لساچقلى زاده وفيه نظر لان لزوم قصر الصفة

على

٢ مطلقا لكن لا نم انه يلزم من استحالة التعقل استحالة الوضع لجواز ان يكون الواضع هو الله تعالى ٢ قال الامدى فلم يكن الصفات الذاتية صادرة عنه تعالى بالاختيار لان سبق القصد والاختيار على تلك الصفات لازمانيا فلا يكون تلك الصفات حادثة بل حادث ذاتيا قطعا عند جمهور المتكلمين ١٠ الاستغراق يجئ يكون بمعنى الكل الافرادى ويكون بمعنى الكل المجموعى

على الموصوف لقصر الموصوف على الصفة ممتنع لانهما نوعان متباينان قلنا ان المتباينين قصر الصفة على الموصوف وقصر ذلك الموصوف على تلك الصفة ٦ وما نحن فيه ليس كذلك وهذا اخر الكلام فى حق الحمدلة

رسالة فى التصلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فهذه رسالة فى حق التصلية فى اوائل الكتب جعلتها وسيلة لدعاء الطالبين لنا ولاستاذنا وانا الفقير ابراهيم بن محمد القيصرى راجيا من الله تعالى الفوز والسعادة وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان المص اتى بالصلاة على نبينا عليه السلام امتثالا لامر الله تعالى فى قوله تع (يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) واقتداء بحديثه الآمر بصلاتنا عليه السلام واداء لحقه علينا وهو تبليغه لنا الاحكام الشرعية التى اخذها من جهة تجرده عن الواجب تعالى بالذات او بواسطة جبرائيل عليه السلام وبلغها الينا من جهة جسمانيته وحق التبليغ حق عظيم له عليه السلام علينا فلا بد لنا ان ندعو له بالصلاة ثم معنى الصلاة الاعتناء والاهتمام او التعظيم وكل منهما مشترك بين معانيها الثلثة المشهورة بالاشتراك المعنوى وعليه اكثر المحققين اذ التعظيم شامل للرحمة والاستغفار والدعاء والجملة معطوفة على جملة الحمدلة قيل عليه هذا العطف عطف الانشاء على الاخبار وكل عطف شانه كذا لا يجوز لكمال الانقطاع بين المتعاطفين ولا يخفى عليك ان فى دليل هذا النقض الاجمالى دعاوى كهذه الواو عاطفة وكجملة التصلية انشائية وجملة الحمدلة اخبارية ومثل هذا العطف غير جائز ولك دفع النقض بمنع كل من تلك الدعاوى بان تقول لا نم اولا كون

٦ لان القصد الى الايجاد لا بد ان يقارن عدم الحادث حتى لا يلزم ايجاد الموجود وحقق صاحب المفتاح ان اللام للتعريف للاشارة الى تعيين مدخوله

هذا الواو عاطفة لجواز ان تكون ابتدائية او اعتراضية على مذهب ولو سلم ذلك لكن لا نم كون جملة الحمدلة اخبارية لجواز ان لا يقصد مطابقة نسبتها للخارج فتكون انشائية ولو سلم كونها خبرية لكن لا نم ان جملة التصلية انشائية مطلقا لجواز ان يتعلق كلمة على بنازلة مقدرة فيكون المقـ اخبار نزول الصلاة على نبينا عليه السلام ولو سلم انها انشائية لفظا ومعنى ايضا اى كما يكون جملة الحمدلة اخبارية لفظا ومعنى فلا نم عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار مطلقا لجواز ان يكون العطف من قبيل عطف القصة على القصة اذ فيه يجوز عطف الانشاء على الاخبار وعكسه وعطف القصة على قسمين قسم فيه يكون المعطوفين جملا متعددة وقسم يكون المعطوفين مضمونى جملتين كذا ذكره الاطوى فى حاشية الامتحان وهذا العطف من القسم الثانى وهو عطف مضمون احدى الجملتين الى مضمون جملة اخرى *قوله وعلى آله عقب الصلاة على النبى بالصلاة على آله عملا بحديث الرسول وهو قوله عليه السلام اذا صليتم على فعمموا واداء لحقوقهم علينا لانهم ناصرون للدين مبلغون الشرائع والاحكام للمسلمين وانما صلى عليهم بالتبعية تنبيها على عدم جواز التصلية على غير الانبياء بالاصالة بل ذلك مكروه قيل كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اردتم الصلاة على الآل فاتبعوا اياى واما قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابى اوفى فمن خصايصه عليه السلام لا يفعله غيره كذا ذكره الرمزى فى شرح الطريقة المحمدية ثم اصله اهل بدليل اهيل عند الكوفيه واول بدليل اويل عند البصريه كما قال الشاطبى فى كتابه وابداله من همزة هاء اصلها وقد قال بعض الناس من واو ابدلا وهو مختص بالاشراف الذكور فلا يقال آل فاطمة

مضافا الى مؤنث ولا آل ذباب فان قلت مجئ تصغيره ينافى اختصاصه بالاشراف اذ وضع التصغير للتحقير قلت فليكن التصغير للتعظيم ولو سلم فلا نم وقوع تصغيره بعد الاختصاص بالاشراف اذ تصغيره قبل الاختصاص بالاشراف واما بعد الاختصاص فلم يقع تصغيره فى كلام الفصحاء ذكره الفاضل العصام فى شرح التلخيص ثم الآل قد يراد به معنى اهل البيت وهو مدلوله القريب وقد يراد به معنى الاتباع وقد يراد به معنى النفس وغير ذلك من معانيه ولو حمل على المعنى الاخير لزم التكرار ويفوت المقصود وهو الدعاء على الآل ولو حمل على المعنى الاول يكون عملا بمدلوله القريب لكن ينتفى الدعاء للاصحاب فحمل على المعنى الثانى فح يكون فى الآل ايهام حسن اما الايهام فلقصد المعنى البعيد واما حسنه لايجاب شمول الدعاء للاصحاب

رسالة فى كلمة اما بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى يقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد لما كان من عادة المؤلفين ذكر كلمة اما بعد فى اوائل كتبهم اردت ان ابين حقيقتها على ما اطلعت فيه من كلام المهرة راجيا لدعاء الناظرين من الطلبة فنقول المتكلم اذا ابتداء فى امر ذى شان بذكر الله وتحميده ثم اذا اراد ان يخرج من ذكرهما الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله بقوله اما بعد وهو فى البديع فصل خطاب وهو على ثلثة اقسام اقتضاب وتخلص واقتضاب قريب من التخلص لانه اذا لم يوجد بين طرفيه مناسبة اصلا فهو اقتضاب واذا وجد بين طرفيه مناسبة تامة وهو تخلص واذا وجد بينهما مناسبة ما فهو اقتضاب قريب من التخلص وقوله اما بعد من القسم الثالث ثم فى اول من تكلم به

خمسة اقوال اولها انه داود عليه السلام والثانى انه قس
ابن ساعدة والثالث انه كعب بن لؤى والرابع انه يعرب بن قحطان
والخامس انه سحبان بن وائل وهذه الاربعة من فصحاء العرب
والحق هو القول الاول لان الله تعالى قال فى سورة ص واتيناه
الحكمة وفصل الخطاب والضمير راجع الى داود عليه السلام
قال صاحب المدارك وغيره من اهل التفسير ان المراد من فصل
الخطاب كلمة امابعد على رواية الشعبى ولايخفى عليك تقدم
داود عليه السلام على العرب ذاتا وزمانا ثم ان اماحرف شرط
بمعنى ان الشرطية لانه بمعنى مهما لانه اسم فلايكون الحرف
بمعنى الاسم ولانه يغير مهما اذلم يعهد صيرورة الاسم حرفا
بالتغير ولفظ بعد من الجهات الست ثم استعير للزمان لاضافته
اليه قيل عليه انه ليس من الجهات الست لان اهل اللغة قالوا انه
من الظروف الزمانية ولوكان من الجهات لبينوه اجيب عنه بانه
شهادة واستقراء ونقل على النفى والنكل مردود لمقدمة علمية
وهى ان عدم الوجدان لايدل على عدم الوجود ثم رد هذا
الجواب بان هذه المقدمة ذكرت فى المطالب العلمية معناها لايدل
دلالة قطعية والدلالة الظنية ثابتة فى المطالب الظنية هكذا
فى حواشى التلويح تدبر ثم ان اصله مهما يكن من شئ فى الدنيا
فبعد الحمدلة اقول ومهما مبتداء ويكون بمعنى يوجد خبره
ومن شئ حال ٤ من فاعل يكن العائد الى مهما كما فى زينى زاده
فى معرب الاظهار ومهما مبتداء يلزمه الاسمية ٥ ويكن شرط
يلزمه الفاء فى الغالب حذف مهما يكن من شئ للاختصار
فاقيم اما مقامه فلزم لصوقها بالاسم والفاء فى جوابه ابقاء لاثر
الملزومين فى الجملة واقامة الحرف مقام الجملة كثير كنعم حرف
تصديق لمن قال اقام زيد فصار اما فبعد الحمدلة مثلا فلكراهة

وكون القصر فى الحمد لله قصر الصفة على الموصوف ركيك لان المظنون فى علم المعانى ان المسند اليه اذا حلى بلام الجنس يفيد التركيب قصر المسند اليه الى مجموع المسند لا الى جزء المسند وفى القصر المذكور يكون القصر قصر المسند اليه الى جزء المسند لا الى مجموع المسند كما لا يخفى ذكره التفتازانى فى مختصر المعانى عند بيان تقديم المسند عند تفسير قوله نحو لا فيها غول

وقوع الفاء السببية فى الابتداء اولكراهة توالى الاداتين اخرت
الفاء من الجزاء الى الجزء الاخير منه فصار اما بعد الحمدلة والتصلية
فاقول ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الضمة فى اخر
المضاف فصار امابعد فعلى هذا التصوير صار امابعد من تتمة
الجزاء كما هو المختار لكون الجزاء معلقا بما هو مقطوع الوقوع
فيكون وقوعه مقطوعا لان وجود شئ فى الدنيا مقطوع اواصله
مهما يكن من شئ بعد الحمدلة والتصلية فاقول فعلى هذا الاصل
صار امابعد من تتمة الشرط فح يكون الجزاء معلقا بما هو مظنون
الوقوع فيكون وقوعه مظنونا لان وقوع شئ بعد الحمدلة
والتصلية مظنون ثم انه انما بنى لمشابهته بالحرف فى الاحتياج
وبنى على الحركة دون السكون فرقا بين المبنى الاصل والمبنى
العارض وبنى على الضم من بين الحركات جبرا للنقصان وقضية
امابعد اتفاقية عامة ذكره الفاضل العصام فى حاشيته
على التصديقات هذا اخر ماجمعناه من السطور

رسالة فى تحقيق اسم الاشارة فى اوائل الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى امابعد فاعلم ان كلمة
هذه موضوعة للاشارة الى المشار اليه الحاضر المحسوس بحس البصر
اشارة حسية وهذا الوضع عام والموضوع له خاص واستعمالها
فى المعقول على سبيل الاستعارة المصرحة بان شبه المعقول
بالمحسوس فى كمال الوضوح ثم استعير ماوضع للمحسوس للمعقول
والقرينة المانعة حالية ونكتة المجاز اما التنبيه على ظهور
المعقول وترغيب المتعلم فى تحصيله او الاشارة الى فطانة السامع
بحيث ان المعقول عنده كالمحسوس وغير ذلك وفى المشار اليه
ثلث احتمالات النقوش والالفاظ والمعانى المخصوصة فالاول

ليس فيه سلوك الى طريقة البرهان كيف والاختصاصان مثلا زمان ان اريد من الحمد المعنى المصدرى وهو التأثير باللسان فيكون الحمد من مقولة الفعل ذهنية عند المتكلمين وان اريد الهيئة الحاصلة للحامد لا يكون خارجية ولا ذهنية الا انه يكون حقيقية على رأى الشريف حيث عرف الحقيقية بانها قضية حاكمة على الافراد الخارجية المحققة او المقدرة وعلى الافراد الذهنية قيل عليه هذه قضية محمولها معقول بان فتكون ذهنية

دال للالفاظ غير مدلول شئ والثانى دال للمعانى مدلول للنقوش والثالث مدلول للالفاظ فقط ومحل النقوش الصحائف ومحل الالفاظ الخيال ومحل المعانى العقل فاذا نظرت الى النقوش انتقلت منه الى الالفاظ المخيلة ومن الالفاظ الى المعانى المعقولة وفى هذه الثلثة ثلث اعتبارات اعتبار الوحدات واعتبار الثنائى واعتبار الثلاثى فيحصل احتمالات سبعة فاذا ضممت الى هذه السبعة ادراكات يحصل اربعة عشر احتمالا سبعة بدون الادراكات وسبعة معها والادراكات فقط احتمال واحد فيحصل خمسة عشر احتمالا فاذا ضممت اليها الملكة يحصل ثلثون احتمالا خمسة عشر بدون الملكة وخمسة عشر معها والملكة فقط احتمال واحد فيحصل واحد وثلثون احتمالا واستعمال هذه فى كل من هذه الاحتمالات مجاز فى التحقيق قيل عليه الالفاظ حاضرة فى السمع وكل حاضر فى السمع حاضر فى الخارج فيكون الالفاظ حاضرة فى الخارج فيكون الاشارة الى الالفاظ حقيقة قلنا المراد حضور الكل وقت الاشارة والالفاظ وان كانت موجودة فى الخارج حين التلفظ الا انها ليست مجتمعة الاجزاء فى الوجود على ان المراد منه بحضور الحضور فى حس البصر قال فاضل الانام شيخ الاسلام لو كانت الاشارة الى شخص النقوش التى تشخصت بكتابة المؤلف لكانت الاشارة الى الحاضر فى الخارج فيكون حقيقة ورده الدوانى فى شرح تهذيب التفتازانى وقال لو كانت الاشارة الى شخص النقوش لم يصح الحمل بعنوان المحمول على كلمة هذه اذا كانت الاشارة بها الى نقوش غير المص فلا بد من ان يراد من شخص النقوش نوعه ليصح الحمل ونوع النقوش كلى طبيعى غير موجود فى الخارج

فكانت

فكانت الاشارة اليه مجازا ايضا وحاصل الرد فكان الدوانى يقول الاشارة الى نوع النقوش مجاز لان نوع النقوش كلى طبيعى وكل كلى طبيعى غير موجود فى الخارج فنوع النقوش غير موجود فيه ولما كان نوع النقوش غير موجود فيه كان الاشارة الى نوعه مجازا لكن المقدم ثابت فكذا التالى وعورض عليه من طرف شيخ الاسلام بان يقال الاشارة الى نوع النقوش حقيقة لان نوع النقوش كلى طبيعى وكل كلى طبيعى موجود بعين وجود اشخاصه ينتج نوع النقوش موجود بعين وجود اشخاصه فى الخارج ولما كان نوع النقوش موجودا بعين وجود اشخاصه فى الخارج كانت الاشارة الى نوع النقوش حقيقة حسية لكن المقدم ثابت فكذا التالى واجيب عن هذه المعارضة من طرف الدوانى لا نم اولا ان كل كلى طبيعى موجود فى الخارج كيف والحال انه غير موجود عند المص ولو سلم انه موجود فلا نم انه محسوس والكلى الطبيعى وان كان موجودا فى الخارج لكنه ليس محسوسا على ما بينه الشيخ فى الاشارة ولما كانت الاشارة بقوله هذا الى نوع النقوش لا الى شخصه صار اسامى الكتب من الاعلام الجنسية لا الشخصية لان اسم الكافية مثلا لو كان اسما لشخص نقوش ابن الحاجب لم يصح اطلاقه على غير هذا النقش من نقوش المستنسخين من كافية ابن الحاجب وصحة الاطلاق بديهى فح يكون الكافية اسما لنوع النقوش اى مفهومه لا لشخصه لكن مفهومه لو اعتبر من حيث هو هو من غير اعتبار انطباقه على افراد النقوش المعينة الموجودة فى الخارج فيكون اسم جنس ولو اعتبر مفهومه باعتبار انطباقه على كل واحد من افراد النقوش المعينة الموجودة فى الخارج متحققا فى ضمنه يكون علم جنس والحاصل لو اريد من اسم الكافية شخص النقوش

الكتابى يكون ذلك الاسم علم شخص ولواريد منه مفهوم ذلك الشخص من حيث هو هو بلا اعتبار انطباقه على فرد مشخص من اشخاص النقوش الكتابى الموجود فى الخارج فيكون ذلك الاسم اسم جنس ولواريد منه مفهوم ذلك النقش باعتبار انطباقه على افراد النقوش المشخصة المعينة فى الخارج وتحققه فى ضمن كل منها فيكون ذلك الاسم علم جنس فظهر من هذا التحقيق ان التعيين غير معتبر فى مفهوم اسم الجنس معتبر فى مفهوم علم الجنس فظهر الفرق بين الثلث وهذا اخر ماجمعناه من السطور

مقدمة الشروع فى العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وسلام على عباده الذين اصطفى يقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد القيصرى ان بعض من استفاد عنا رضى الله عنهم وعنا لما سئل منا رسالة فى بيان مقدمة الشروع فى العلم بادرت الى ترقيمها بعون الله الجميل وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم انه ينبغى لمن اراد الشروع فى العلم من معرفة ما يتوقف عليه امكان الشروع فى العلم ومن معرفة مايتوقف عليه الشروع بالبصيرة ومن معرفة مايتوقف عليه الشروع بالبصيرة الكاملة اما الاول وهو مايتوقف عليه امكان الشروع فامران الامر الاول تصور ذلك العلم بوجه ما بان يتصوره بامر صادق عليه لانه لو لم يتصور بذلك الوجه لكان طلبه ذلك العلم طلبا للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول والامر الثانى التصديق فيه بفائدة ما لان الشروع فعل اختيارى لايصدر عن فاعله بدون ذلك التصديق كما بين فى الكتب الحكمية واما الثانى وهو مايتوقف الشروع بالبصيرة

فهو

والحق انه ان كان من تتمة الشرط يكون العامل فيه فعل الشرط وان كان من تتمة الجزاء يكون العامل فيه جزاء الشرط منه

وفيه ان تقدير اما مخصوص عما اذا كان الجزاء امرا او نهيا نحو وربك فكبر وثيابك فطهر ذكره زينى زاده فى معرب الاظهار منه

ومن شىء حال وبيان لفاعل يكن وفائدة زيادة البيان والتعميم اى حال كون الزمان من شىء فح يكون معنى مهما اى شىء من الاشياء يوجد بعد هما وحده فعل الشرط وحده او الجواب وحده او كلاهما كذا ذكره حسن جلبى فى حاشية المطول منه

وهو فى المشهور يحصل بثلثة امور الامر الاول تصور ذلك العلم برسمه لان مقدمة الشروع فى كل علم رسمه لاحده اذ لو كان حده يلزم ان يكون مسائل العلم المخصوص معلوما قبل الشروع فيه فيلزم تقدم العلم بالمسائل على العلم بالمسائل وهو محال والامر الثانى هو التصديق بموضوعية الموضوع اذبه يمتاز العلم المطلوب عن غيره عند الطالب مزيد امتياز فيكون على بصيرة فى شروعه (فائده) اعلم ان اقسام الموضوع خمسة ذات الموضوع كذات الكلمة بالنسبة الى علم النحو وهى من اجزاء العلم وتصور الموضوع الخاص كلفظ وضع لمعنى مفرد وهو من مبادى العلم والتصديق بموضوعية الموضوع نحو موضوع النحو الكلمة او الكلمة موضوع النحو وهو من مقدمات الشروع فى العلم ولك ان تجعله ايضا من اجزاء العلم بانه يكون من حيث يعلم به مايتعين ان يجعل فى المسئلة موضوعا لامحمولا من اجزاء العلم ومن حيث يعرف به المسائل ويتميز عن غيره من مقدمات الشروع فتدبر فى هذا المقام فانه يتحير فيه افهام الاقوام والتصديق بوجود الموضوع نحو الكلمة موجودة ويلزم المبادى التصديقية وتصور الموضوع المطلق لكونه ممايتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع لالكونه من الاجزاء ولا لكونه من مقدمات الشروع اومن المبادى لان مطلق الموضوع جزء من موضوع ذلك التصديق اومن محموله والعلم بالكل مسبوق بالعلم بالجزء فلذلك ذكروه فى العلوم والامر الثالث وهو تصديق غايته وفائدته المعتبرة سوى الفائدة التى جعل تصديقها الشروع ممكنا اذبه لايكون سعيه عبثا ويزداد رغبته فيه فيو فى حقه من الجد فى تحصيله بحسب تلك الفائدة واما الثالث وهو مايتوقف عليه الشروع بالبصيرة الكاملة فانه قد يحصل بمجموع هذه

الامور من حيث هو مجموع وقد يحصل بامر زائد عليه كمعرفة مرتبة العلم وشرفه من بين العلوم وكمعرفة وجه تسميته بذلك الاسم على ما بين فى المطولات وهذا اخر ما اردنا بيانه

رسالة فى تحقيق معنى المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزى بيوك زاده اعلم ان المقدمة قد تطلق ويراد بها مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع فى العلم فهى بالنسبة الى العالم عبارة عن المعانى المخصوصة فقط اذ كل من تصور العلم وتصديق موضوعية موضوعه وتصديق غايته مثلا قائم بالعالم واما بالنسبة الى المدون فهى عبارة عن الالفاظ التى مدلولاتها ما يتوقف عليه الشروع فى العلم اذ المدون وجميع اجزائه فى المختار عبارة عن الالفاظ على ما بين فى موضعه وهى بالنسبة الى المدون قسم من مقدمة الكتاب وفرد من افرادها اذ المقدمة قد يطلق ويراد بها ايضا مقدمة الكتاب وهى عبارة عن طائفة من الالفاظ قدمت امام المقى للانتفاع بها فيه سواء كانت مدلولات تلك الطائفة مما يتوقف عليه الشروع فى العلم اولم تكن كذلك فبين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب بالنسبة الى المدون عموم وخصوص مطلق اذ كلما تحققت مقدمة العلم بالنسبة الى المدون تحققت مقدمة الكتاب من غير عكس كلى وقد يطلق ويراد بها مقدمة الدليل وهى دائرة بين المعنيين احدهما قضية جعلت جزء قياس اوحجة وهو مختار ابن سينا فاذا كان القياس فى هذا التعريف بمعنى الاسد لال مطلقا يشمل التعريف القياس

والاستقراء التام والتمثيل كما ان الحجة فى عرفهم شاملة لها فح يكون ذكر الحجة فى التعريف مستدركا الا ان تكون كلمة او للتخيير فى التلفظ من طرف الشيخ وللاشارة الى تعدد الاصطلاح فى مقدمة الدليل واذا كان القياس بمعنى قول مؤلف اه يخرج الاستقراء والتمثيل من القياس فلا بد من ادخالهما فلاجل ادخالهما قيد التعريف با وحجة لانهما اعم من القياس بالمعنى الاخص كما عرفت آنفا وكلمة او ح للاضراب اى بمعنى بل الاضرابية على سبيل الترقى من الاعلى الى الادنى ثم القضية المذكورة فى التعريف اعم من الصادقة والكاذبة بقرينة ذكر قوله متى سلمت فى تعريف القياس والثانى ما يتوقف عليه صحة الدليل والمتبادر من التوقف التوقف القريب وهو التوقف بالذات وكذا المتبادر من الصحة الصحة من حيث الصورة واذا حملنا القيدين على المتبادر يكون مقدمة الدليل هو الشرائط للانتاج فقط لان ما يتوقف عليه صحة الدليل من حيث الصورة توقفا قريبا هو ذلك الشرائط واما لو عممنا التوقف من القريب والبعيد تكون المقدمة بالمعنى الثانى امرين احدهما الشرائط والاخر المقدمات لان صحة الدليل من حيث الصورة يتوقف بالذات على الشرائط وبالواسطة على المقدمات مطلقا فعلى هذا تكون المقدمة بالمعنى الثانى اعم من المقدمة بالمعنى الاول مطلقا لتحققهما فى المقدمات الصادقة مثلا وتحقق الثانى فى الشرائط دون الاول واما لو عممنا الصحة ايضا من الصحة من حيث الصورة والمادة تكون مقدمة الدليل بالمعنى الثانى امورا اربعة الاول الشرائط والثانى المقدمات والثالث صدق المقدمات والرابع مناسبة المقدمات للمط بان يشتمل الصغرى موضوع المط والكبرى محموله مثلا لان صحة الدليل الخاص من حيث المادة يتوقف

على صدق المقدمات وعلى مناسبتها للمط لانه يستلزم المط فعلى هذا يكون بين المقدمة بالمعنى الاول وبين المقدمة بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى المقدمة الصادقة المناسبة للمط وصدق الاول دون الثانى على المقدمة الكاذبة المناسبة او الصادقه الغير المناسبة وصدق الثانى على الشرائط دون الاول فتأمل وقد يطلق ويراد بها مقدمة البحث وهى مايتوقف عليه المباحث الاتية على مابين فى المطولات وهذا اخر مالخصناه من كلام المهرة فى اثناء مذاكرة شرح القطبية على الشمسية تذكرة للطلاب وتبصرة لاولى الالباب عند تعليم الكتاب والله اعلم بالصواب

رسالة كلمة التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده والصلاة على رسوله واله وبالقول الشريف لا اله الا الله اللهم اختم لنا بهذا القول بلطفك اللطيف امين فان قلت ماعمل الاستثناء فى هذا القول الشريف اكان عمله بطريق المعارضة ام بطريق البيان قلت بطريق المعارضة كما نسب الى الشافعى وبطريق البيان عند الحنفية فعلى قوله تع (فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما) فعند الشافعية ان صدر الكلام قد دل على لبث نوح عليه السلام خمسين عاما ودل الاستثناء على انه لم يلبث خمسين عاما فتعارضا فعاد الامر الى العدم الاصلى فسقط حكم لبثه خمسين عاما فى المستثنى لدفع التعارض بينهما وفيه نظر قوى لان هذا على تقدير صحته انما يجرى فى الانشاءات الحالية نحو اكرم القوم الازيدا ولا يجرى فى الاخبارات كما فى هذه الاية للزوم كذب المخبر الصادق فتعين ان عمل الاستثناء بطريق بيان التغير اى بيان المراد من الصدر بتغيير الصدر

فان

فان قلت ماحقيقة الاستثناء قلت هو التكلم بعد الثنيا اى بعد المستثنى يعنى ان الاستثناء استخراج صورى وبيان معنوى بالتغير لصدر الكلام فان قلت مامعنى التكلم بالباقى قلت معناه ان الحكم فى المستثنى منه بعد اخراج المستثنى عنه من غير تعرض للمستثنى بنفى حكم الصدر واثباته عليه بل هو مسكوت عنه غير محكوم عليه بشئ ذكره الفاضل الطرسوسى فى حاشية مرآت الاصول وهو مجمع عليه فان قلت هذا مخالف لقولهم ان الاستثناء من الاثبات نفى وبالعكس وهو قول الشافعى لدلالة كلمة التوحيد عليه ولانعقاد الاجماع عليه اما الاول فقد انعقد الاجماع على ان لا اله الا الله تفيد التوحيد ولو من الدهرى ولا يحصل ذلك الا بالاثبات بعد النفى ولو كان المستثنى مسكوتا عنه يلزم ان لا تفيد كلمة التوحيد توحيدا فذابط واما الثانى فلان الاجماع قد انعقد على ان الاستثناء من النفى اثبات وبالعكس وكون المستثنى مسكوتا عنه مخالف لهذا الاجماع قلت فى الجواب عن الاول ان افادت كلمة التوحيد التوحيد بحسب عرف الشرع الذى لا ننكره وكون المستثنى مسكوتا عنه بحسب الوضع اللغوى الذى كلامنا فيه وسؤال الشافعى مبنى على خلط عرف بعرف وعلى عدم ادراك عرف اهل اللغة فى الاستثناء ثم قلت فى الجواب عن الثانى ان كون المستثنى مسكوتا عنه مجمع عليه عند اهل اللغة لكن لا نم ان هذا الاجماع مخالف لاجماع اهل الشرع لجواز ان يراد من قولهم الاستثناء من النفى اثبات معنى مجازى بذكر الخاص وارادة العام بان يراد من الاثبات معنى عدم النفى حال كون هذا المعنى اعم من الاثبات ومن المسكوت عنه بلا اثبات عليه ولا نفى عنه فيجتمع الاجماعان تحت هذا المعنى المجازى فلا يلزم التعارض بين الاجماعين وانما يلزم التعارض لو حمل الاثبات على حقيقته وكذا المراد

من قولهم ان الاستثناء من الاثبات نفى ان المراد من النفى معنى عدم الاثبات مجازا اعم من النفى ومن المسكوت عنه هذا فان قلت من طرف الشافعية هذا الجواب فاسد لانه يقتضى الواسطة بين النفى والاثبات ولا واسطة بينهما قلت وضع الالفاظ عندنا بازاء المعانى الذهنية ومن المعانى الذهنية معنى لا يثبت عليه شئ ولا ينفى عنه شئ والواسطه بينهما ثابتة واما الشافعية فهم يقولون ان وضع الالفاظ بازاء الامور الخارجية فح لا واسطة بينهما عندهم ولا ضير لنا ثم قلت في الجواب عن الثانى ايضا لو سلمنا ان الاثبات والنفى فى قولهم الاستثناء من النفى اثبات وبالعكس معناهما الحقيقى لا المجازى لكن لانم التعارض بين الاجماعين لجواز ان يراد من الاستثناء هو التكلم بالباقى بعد الثنيا وكون المستثنى مسكوتا عنه بوضعه وبعبارته ونفى عن المستثنى واثبات عليه باشارته فبهذا الطريق اندفع التعارض بين الاجماعين فان قلت من طرف الشافعية ايها الحنفية انكم وقعتم فيما فررتم واقررتم بما انكرتم بالاقرار القوى لانكم انكرتم مفهوم الاستثناء من اقسام مفهوم المخالفة وبعده اقررتم ذلك بالاقرار القوى لان الدال باشارته اقوى من مفهوم المخالفة قلت انكارنا مفهوم الاستثناء اطرادى واقرارنا ذلك بالاشارة بخصوصية مقام المدح والذم والانكار الاطرادى لا ينافيه الاقرار بحسب خصوصية المقام بل ينافيه الاقرار الاطرادى فلم يلزم ما يلزم فان قلت ان الاثبات بعد النفى فى كلمة التوحيد معنى مسوق له فكيف تكون كلمة التوحيد دالا عليه باشارته اذ فى الاشارة لا بد ان يكون المعنى غير ما سيق له كما عرفت فى محله قلت غير ما سيق له بالنسبة الى اجماع اهل اللغة وان كان مسوقا له بالنسبة الى اجماع عرف الشرع فلا غبار عليه فان قلت ما عدا المقصود من كلمة التوحيد قلت المقصود منها اثنان نفى امكان اله غيره تعالى

واثبات

واثبات الوجود له تع فان قلت فعلى هذا لو قدر خبر لا لنفى الجنس ممكنا يلزم انتفاء المقصود الثانى وان قدر موجودا يلزم انتفاء المق الاول قلت نختار الشق الثانى ونمنع ان نفى امكان اله غيره تع مقصود من كلمة التوحيد بل هو مقصود اخر برأسه مبين بالدلائل فى محله ولو سلم انه مقصود من كلمة التوحيد ايضا لكان نفى الوجود عن سائر الالهة وان لم يستلزم نفى امكانه لغة وعقلا لكنه يستلزم شرعا اى فى عرف الشرع وبذلك يحصل المق فان قلت ما اعراب الا الله قلت بدل البعض من الضمير المستتر فى خبر لا لنفى الجنس وهو موجود مقدر فان قلت لا بد فى بدل البعض من عائد الى المبدل منه وان يكون البدل موافقا للمبدل منه فى الاثبات والنفى وكلا الامرين منتفيان ههنا قلت هذان الامران جائزان فى بدل البعض فى باب الاستثناء دون غيره ذكره المولى حسن چلبى فى حاشيته على المطول فان قلت كلمة الا فى الا الله هل هو اسم ام حرف قلت اسم بمعنى غير فى صورة الحرف اعطى اعرابه فى اخر لفظة الله تنبيها على اعرابه المحلى ولفظة الله لكون اخره مشغولا باعراب الا بمعنى غير كان مجرورا تقديرا مضافا اليه لالا بمعنى غيره ذكره الفاضل البركوى فى بحث المعرب فى هامشه على الامتحان وذكره الاطوى فى حاشيته وفى تركيب الا الله وجه اخر لا يخفى على اهل الاعراب فليكن هذا ما سبق اليه مطالعتنا فى بحث الاستثناء من مرأت الاصول وهذا التحرير باشارة بعض الافاضل الينا بتحرير هذا المبحث فى عالم الرؤيا اللهم ارحمهم والحقنا بهم بلطفك العميم وكرمك الكريم فاعف عنا وعنهم يا رحيم آمين

رسالة فى بيان الفرق بين النظر والفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزى يبوك زاده اعلم ان النظر و الفكر مترادفان فى مشهور المتقدمين وفى مشهور المتأخرين ايضا لانهما فى مشهور القدماء عبارة عن مجموع الحركتين وفى مشهور المتأخرين انهما عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية وفى تحقيق المتقدمين انهما كالمترادفين لان الفكر انما هو مجموع الحركتين والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة فى ضمن الحركتين وفى تحقيق المتأخرين انهما ايضا كالمترادفين لان الفكر انما هو الترتيب اللازم للحركة الثانية عندهم والنظر هو ملاحظة المعقولات الواقعة فى ضمن الترتيب والمراد من الحركة ههنا معناه المصدرى وانتقال النفس من المبادى الى المطالب وبالعكس دفعى لا تدريجى هكذا استفيد من كلام ابى الفتح على جلال الدين الدوانى

رسالة فى بيان انواع التعريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى عرفنا الامور الخفية بالطافه العلية والصلاة على اشرف البرية فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد اعلم ان انواع التعريف ثمانية عند الميزانيين واحد عشر عند العربية وذلك لان التعريف اما حد تام وهو ما يتركب من الجنس والفصل القريبين واما حد ناقص وهو ما يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل فقط واما رسم تام وهو المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة واما رسم ناقص وهو ما يتركب من الجنس البعيد والخاصة او من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة او التعريف بالخاصة وحدها وكل من هذه الاقسام الاربعة المشهورة فى كتب المنطق اما يعتبر فيها الوضع بان يعتبر كونها

مفهوما

مفهوما للاسم متعقلا للواضع فيكون تعريفا اسميا واما ان يعتبر كونها مفيدة لحقيقة المسمى فيكون تعريفا حقيقيا وقد يفرق بين الاسمى والحقيقى بان الاسمى مفهوم لاسم ماهية لم تعلم انت وجودها فى الخارج فاذا عرفت ماهية بتعريف اسمى ثم علمت وجودها فى الخارج انقلب الاسمى الى الحقيقى ومن هذا البيان علمت ان الاقسام ثمانية يطلق عليها اسم التعريف المرادف للقول الشارح عند الميزانيين واما التعريف اللفظى الذى هو تعيين معنى اللفظ بلفظ اخر واوضح الدلالة على ذلك المعنى بالنسبة الى السامع والتنبيهى الذى هو ما يقصد به اخطار صورة مخزونة فى خزانة العقل بلا تجشم الى كسب جديد والتنبيهى الذى يراد به توضيح القواعد كقولك الفاعل مرفوع نحو ضرب زيد فمع الثمانية السابقة تعريف عند اهل العربية فيكون اقسامه عندهم احد عشر ثم اعلم ان ههنا فائدة جليلة جديرة بالقبول لدى الفحول وهى ان المتأخرين لم يجوزوا التعريف بالاعم والاخص فقالوا ان الحد يجب ان يساوى محدوده تاما او ناقصا والرسم يجب ان يساوى مرسومه تاما او ناقصا واما المتقدمون فلم يجوزوا التعريف بالاعم والاخص ايضا فى الحد والرسم التامين لان تمام الماهية للشئ لا يجوز ان يكون اعم ولا اخص والا فلا يكون تمام الماهية تمام ماهية واما الحد الناقص فجوزوا فيه الاعم دون الاخص اما الاول فلجواز كون ذاتى الشئ اعم منه كتعريف الانسان بالحيوان واما الثانى فلعدم جواز كون ذاتى الشئ اخص منه اذ لو كان كذلك لزم تحقق الشئ بدون ذاته وهو محال لاستحالة تحقق الكل بدون الجزء واما الرسم الناقص فجوزوا فيه الاعم والاخص لجواز كون رسم الشئ وعرضه اعم منه واخص منه كتعريف الانسان بالمتنفس وبالضاحك بالفعل وهذا التفصيل استفيد من كلام

جلال الدوانى على متن التهذيب ينقل قولا عن ابى نصر الفارابى فى مدخل الاوسط بعد ذكر الحدود يشعر هذا التحقيق وقد ظهر خطاء شراح ولدية ساچقلى زاده حيث قالوا ان القدماء جوزوا التعريف بالاعم والاخص فى الحد والرسم الناقصين مطلقا جمعناه فى اثناء مذاكرة ولدية الاداب ارشادا للطلاب

رسالة فى تحقيق اجزاء القضية على المذهبين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزى بيوك زاده اعانه الله بالفوز والسعادة لما كانت الرسائل فى تحقيق اجزاء القضية كثيرة واكثرها غير خالية عن التطويل والاخلال بادرت الى تحقيقها وتلخيصها بعون الله الجميل وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان فى القضية عند القدماء نسبة واحدة وهى الوقوع واللا وقوع بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه فى الحملية والاتصال واللا اتصال فى المتصلة والتنافى واللا تنافى فى المنفصلة لكن تلك النسبة قد يتعلق بها ادراك تصورى فتكون من المعلومات التصورية وهى النسبة بين بين عندهم وقد يتعلق بها ادراك تصديقى فتكون من المعلومات التصديقية فتكون اجزاء القضية على مذهبهم ثلثة ذاتا وهى النسبة وطرفيها وهذه الثلثة يتعلق بها علوم اربعة فتكون اجزاؤها اربعة اعتبارا اذ الطرفان يتعلق بهما علم تصورى والنسبة قد يتعلق بها علم تصورى وقد يتعلق بها علم تصديقى كما عرفت انفا فاذا لم يتعلق التصديق بالوقوع واللا وقوع مثلا يكون معلوما بالعلم التصورى لان امتياز التصور من التصديق انما هو بحسب الذات والماهية لا بحسب المتعلق اذ التصور يتعلق

بما يتعلق به التصديق على رأيهم كما هو الحق والوقوع واللا وقوع عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه والايقاع والانتزاع ادراك ذلك الاتحاد وعدمه والايجاب والسلب والحكم يطلق على كل من هذين الامرين فى عرفهم اعنى الوقوع واللا وقوع والايقاع والانتزاع والوقوع واللا وقوع معلوم والايقاع والانتزاع علم ثم التصديق بسيط حقيقى عندهم وهو الحكم بمعنى الادراك مع الاذعان والتصورات شرط له خارج عنه وذلك الاذعان اعم من الجزم والرجحان والجزم شامل لليقين والجهل المركب والتقليد والرجحان هو الظن لا غير فظهر ان صورتى الشك والوهم ليستا بقضيتين على رأيهم والحكم عندهم من قبيل العلم والوقوع واللا وقوع صفتان للمحمول والتصديق عندهم من مقولة الانفعال اولا ومن مقولة الكيف ثانيا واما عند المتأخرين ففيها نسبتان الاولى النسبة الثبوتية المسماة بالنسبة بين بين والنسبة الحكمية ومورد الايجاب والسلب وهى عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع مثلا فى الموجبة والسالبة وسبب اختراعهم تلك النسبة زعمهم بان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق والحق خلافه كما عرفت والثانية الوقوع واللا وقوع اى وقوع النسبة الثبوتية اولا وقوعها بمعنى مطابقتها لما فى نفس الامر وعدم مطابقتها له والوقوع واللا وقوع عندهم عبارة عن مطابقة النسبة وعدم مطابقتها للواقع والايقاع والانتزاع عبارة عن ادراك تلك المطابقة لما فى نفس الامر وعدم مطابقتها والنسبة الحكمية صفة المحمول والنسبة التامة صفة النسبة الحكمية والتصديق عندهم مركب من التصورات الثلثة والحكم الذى هو فعل من افعال النفس والتصديق على رأيهم ليس بادراك لانه مركب

من الادراك وغيره والمركب من الداخل والخارج خارج فى هذه الصورة فيكون التصديق من مقولة الفعل عندهم فتكون اجزاء القضية على رأيهم اربعة ذاتا واعتبارا طرفى النسبة الحكمية والنسبة التامة والعلم المتعلق بها اربعة ايضا تصور الطرفين وتصور النسبة الحكمية والادراك الاذعانى المتعلق بالوقوع واللاوقوع الجائى على النسبة الحكمية فاذا لم يتعلق التصديق بالوقوع واللاوقوع لايكونان معلومين اصلا فالتصديق بحسب الماهية والمتعلق مغاير للتصور عندهم هذا اخر ما جمعناه من السطور

رسالة فى سقوط همزة ابن بين العلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده يقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزى بيوك زاده اعانه الله تعالى بالفوز والسعادة قال دده خليفة فى حاشيته على شرح عزا الزنجانى للتفتازانى الابن اذا وقع بين علمين مفردين اولقبين اوكنيتين وغير مثنى ولامؤنث ولامصغر فان تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن انتهى وقد توهم بعضهم من كلام هذا الفاضل ان الابن اذا وقع بين علم ولقب وبالعكس وبين علم وكنية وبالعكس لايسقط الالف من الخط وقولهم محمد راشد بن جعفر من هذا القبيل بحيث يكتب الالف البتة لان الابن وقع بين لقب وعلم انتهى ولايخفى عليك انه اتبع حكم وهمه لان اللقب والكنية قسمان للعلم مندرجان تحته فحكمها فى هذه الصورة لايغاير حكم العلمين الاسمين وقد قال ابن يعيش النحوى فى شرح مفصل الزمخشرى فى بحث المنادى لما كثر اجراء ابن صفة لما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم اوما يجرى مجرى الاعلام

من الكنى

اعلم ان الف ابن تثبت فى تسع مواضع الاول اذا اضيف الى مضمر كهذا ابنك والثانى اذا انسب الى الاب الاعلى كقولك محمد ابن شهاب التابعى وشهاب جده والثالث اذا اضيف الى غير ابيه كالمقداد ابن الاسود فابوه عمرو واتخذه الاسود ابنا ومحمد ابن الحنفية فالحنفية امه والرابع اذا عدل عن الصفة الى الخبر كقولك اظن محمدا ابن عبدالله والخامس اذا عدل الى الاستفهام كقولك هل تيم ابن مرة والسادس اذا ثنى كقولك زيد وعمرو ابنا محمد والسابع اذا ذكر بغير اسم كجاء ابن عبدالله والثامن اذا كتب

من الكنى والالقاب نحو زيد بن عمرو وابو بكر بن قاسم وسعيد بن بطة استجازوا فيه من التخفيف مالم يستجيزوا مع غيره فحذفوا الف الوصل من الابن من خطه ولفظه انتهى وقد علم من كلامه اجمالا ومن مثاله تفصيلا انه اذا وقع بين كنية واسم وبين اسم ولقب حذفت الالف خطا وتلفظا فان قلت ان الفصل بين العلمين مانع لحذف الالف خطا كما فى نحو زيد الظريف ابن عمرو وقولهم محمد راشد بن جعفر من هذا القبيل فاثبات الالف فى الخط لازم قلت ان الظريف لبس بعلم وراشد لقب وعلم والابن واقع بين لقب واسم لكن التحقيق الحقيق بالقبول ان محمد راشد من قبيل اضافة الاسم الى اللقب كمحمد امين وقبس قفة وقد قال الزمخشرى فى مفصله اذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه وقيل سعيد كرز انتهى وقال شارحه ابن يعيش اذا اضيف العلم الى اللقب لاشتهار اللقب صار كالاسم الواحد انتهى وهكذا فى كثير من كتب النحو واذا كان محمد راشد اسما واحدا لذات مخصوصة فلاشك ان الابن فى هذا المثال المتنازع بيننا بين العلمين بلا فاصل هذا فمن عاب هذا التحقيق فجدير ان يقال فى حقه فكم من عايب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم ٩ وقد عرفت مما ذكرنا ان حذف همزة الابن مشروط بشروط سبعة الاول كون العلمين مفردين لامثنين والثانى كونهما مذكرين والثالث كونهما مكبرين والرابع ان لايفصل بينهما بغير العلم والخامس ان يكون الابن صفة لما قبله من العلم لاصفة لغير العلم والسادس ان لايكون الابن مضافا الى غير العلم والسابع ان لايكون الابن خبرا لمبتدأ وفى غير هذه الشروط لايحذف الف الابن من الخط كما لايخفى وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وهذا اخر ما اوردنا بيانه

اول سطر والتاسع اذا اتصل بموصوف كقولك زيد الفاضل ابن عمرو وقال بعضهم ومثل ابن ابنة

* قاضى زاده * جمال *
* المصحح لتقويم الوقايع *

٩ اعلم ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم اخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة بل خبرا عنه فلا يحذف شئ منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتوين عزير واثبات الالف خطا فى ابن وكذلك لا يحذف اذا اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا

والحمد لله على توفيقه

رسالة فى تحقيق كلمة لاسيما لغة واستعمالا

اعلم ان كلمة لاسيما دائرة بين معان ثلث الاول اصلى ولغوى وهو معنى لامثل ما لان سى اسم بمعنى المثل يقال هما سيان اى مثلان فعلى هذا لا لنفى الجنس وحركة سى اما اعرابية او بنائية وكلمة ما اما زائدة اوموصولة اوموصوفة فعلى التقديرين الاولين حركة سى اعرابية لاضافة سى الى ما بعده من المعرفة اذا كانت كلمة ما زائدة ولاضافته الى ما الموصولة اذا كانت موصولة ولعدم تعرف سى بالاضافة لكونه بمعنى المثل لايلزم اعمال لا فى المعرفة فعلى التقديرين يكون منصوبا لفظا اسم ما وعلى التقدير الاخير لم تعتبر اضافته الى مابعده فتكون حركته بنائية ومنصوبا محلا اسم لا وخبر لا على جميع التقادير محذوف اى موجود والثانى من المعانى استعمالى وهو ان يكون مجموع لاسيما بمعنى خصوصا اما مجازا اومنقولا عن العرف العام فلهذا اذا حذف لا للتخفيف يكون مرادا فى المعنى وح يكون لاسيما مفعولا مطلقا لفعل مقدر والتقدير اخصه خصوصا فاذا قلت زيد شجاع لاسيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا اى اخصه بزيادة الشجاعة خصوصا وراكبا حال من مفعول الفعل المقدر والثالث انها جار مجرى الا الاستثنائية فى الاستعمال ۹ لغرض اثبات ماهو اتم واكمل من الحكم المتقدم فى المستثنى كما فى صورة حكم تأكيد المدح بما يشبه الذم نحو زيد عالم الا انه زاهد على خلاف الاستثناء بكلمة الا لان الاستثناء بها ان كان ماقبلها منفيا فيكون الاستثناء مثبتا وان مثبتا فنفيا واما الاستثناء بكلمة لاسيما فمن المثبت مثبت والحكم فى المستثنى يكون من جنس الحكم فى المستثنى منه لكن الحكم فى المستثنى ازيد واتم واكمل

زيد ابن اخينا وهذا رجل ابن زيد

* قارصى زاده جمال الدين *

وعلى المعنيين الاستعماليين تكون كلمة ما زائدة ۹ *

من الحكم فى المستثنى منه ويتجه عليه ان لاسيما مركب فلايصح عده من الكلمات بخلاف بعض الافعال فانه بدون الفاعل مفرد ولامخلص عن هذا الا بان تعمم الكلمات على وجه يعم المركبات وهو تسامح اخر هذا وفى المعنى الاول يرجح كون مازائدة اذفى الموصولة والموصوفة حذف صدر الجملة الواقعة صلة اوصفة وذا مردود كما لا يخفى ومن هذا البيان ظهر لك انما بعد لاسيما ثلثة اوجه الرفع على كونه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما او صفته والنصب على الاستثناء اوعلى الحالية والجر على الاضافة كما اذا كانت مازائدة وهذا اخر ماجمعناه من كلام المهرة لاسيما كلام الدوانى فى شرح تهذيب التفتازانى

فيه بحث لطيف

قال الشارح التفتازانى فى المطول فلما كان علم البلاغة وعلم توابعها الخ اقول ان تركيب علم البلاغة اما ان يراد به معناه العلمى بان يكون المركب علما للمعانى والبيان واما ان يراد به معناه الاضافى اى علم مختص للبلاغة اى علم له مزيد اختصاص للبلاغة وعلى تقدير كونه علما للفنين فقوله وعلم توابعها اما ان يكون معطوفا على الجزء الاول من العلم فيلزم العطف على جزء الكلمة وذا غير جائز على ان افراد الضمير فى به عند قوله اذبه يعرف آب عن هذا العطف واما ان يكون معطوفا على الجزء الاخير من العلم وتقدير الشارح المضاف فى المعطوف من قبيل ملاحظة ماقبل المعطوف عليه فيلزم ح العطف على جزء الكلمة وارجاع ضمير المؤنث الى المذكر ولم يكن ضمير به آبيا حينئذ لان البلاغة جزء الاسم ولو قيل فى الجواب ان علم الفنين هو البلاغة فقط واضافة العلم الى البلاغة من اضافة العام الى الخاص فلايلزم العطف على جزء الكلمة لكان مخالفا لماسيذكره الشارح فى اخر المقدمة من ان علم

الفنين علم البلاغة اى مجموع اللفظين لا البلاغـة فقط ثم لو قبل فليكن فى الضمير استخدام بملاحظة معناه الاصلى اذا الاعلام يجوز ان يلاحظ معناها الاصلى على ما قالوا الكان ارتكابا للتكلف بلامقتضى وان كان الضمير الآتى فى به غير آب عن هذا العطف فتدبر واما على تقدير ان يراد بهـذا التركيب معناه الاضافى فاما ان يكون قوله وعلم توابعها معطوفا على المضاف فقط ثم حذف المضـاف فى كلام المص واقيم المضـاف اليه مقـامه مرفوعا اومجرورا على تجويز سيبويه ابقاء المضاف اليه على جره الاصلى بعد حذف المضاف وفى هـذا العطف لم يلزم شئ الا ان افراد الضمير آب عنه ايضا واما ان يكون معطوفا على المضـاف اليه فقط وتقدير الشه المضـاف فى المعطوف من قبيل الملاحظـة بماقبل المعطوف عليه ايضـا وهذا هوالحق اذ فيه لم يلزم شئ من المحذورات السابقة ولم يكن الضمير فى قوله اذ به آبيا عن ذلك فتأمل هكذا لخصناه من حواشى المطول كالمعول وملا خسرو وسيالكوتى ومصنفك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فهـذه هدية نديهة للطـالبين فى تحقيق كلمة لعل الواقعـة فى نحو قوله تعـالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون من الفقير ابراهـيم بن محمد المشتهر بين الطلبة بكوزى بيوك زاده اعانه الله تعـالى بالفلاح والسعـادة وسميتهـا ارشاد النـاصحين فى تفسـير بعض الا يات اعلم ان كلمة لعل لتوقع امر وانتظـاره فان كان ذلك الامر نافعـا فهى للاطماع نحو لعـل زيد يكرمنى وان كان ضـارا فهى للخوف والاشفاق نحو لعل زيد يهيننى والترجى ارادة امر حصوله غـير معلوم عند صاحب الكشـاف

وهو

وهو على علام الغيـوب محـال لاستلزامه الجهـل له تعـالى وللتخلص عن تلك الاستحـالة فسر صاحب الكشـاف كلمة لعل بالارادة تجريد اللترجى عن معناه لكن تفسـيره هذا مبنى على جواز تخلف مراد الله تعـالى عن ارادته فهـذا مذهب الاعـتزال فلا يجوز هذا المعنى على مذهب اهل السنة اذ ذلك التخلف غير جائز عندهم كما لا يخفى وفسر البيضـاوى كلمـة لعل بكى والمعنى كى تتقون ولبس مراده انها بمعنى كى التعليلية فان جمهور اللغويين لم يذكروا لها ذلك المعنى على انه ح يلزم كون افعاله تعالى معللة بالاغراض وذلك يوجب استكماله تعـالى بالغير وذلك خلاف مذهب اهل السنة ايضا بل مراد البيضاوى بهذا التفسير تصوير لحاصل المعنى وهو معنى الاستعارة التمثيلية بان تشبه صورة معاملة الله تعـالى مع عبـاده فى ارشـادهم الى التقوى الذى هو مناط لسعادة الدارين بصورة معـاملة من يسعى فى وقاية جماعة رجاء لاتقائهم عن المهـالك ثم استعير ماهو دال بالمطابقـة على الصورة الثانية للصورة الاولى فذكر لعلكم تتقون واريد منه الصورة الاولى وحاصل المعنى عاملنا كم معاملة من يرجوا منكم التقوى كذا ذكره شيخ زاده والتعبير بالتركى رجا معـامله سى ايدرم قوللرم كه سزلر متقيلردن اوله سز وقد ذكر بعض من اهل التفسـير كون كلمة لعل ههنا حالا من ضمير عليكم والمعنى كتب عليكم الصيـام حال كونكم راجـين ان تنخرطوا فى سلك المتقـين فان قلت ان رجاء المؤمنين منعدم وقت فرضية الصوم فكيف يصح الحال قلت هذه حال مقـدرة من قبيل رأيت صقرا صايدا فلا غبـار وقال المولى ابو السعود فى تفسيره ان فيهـا استعارة تبعية حرفية بان شبه الطلب المطلق بالرجاء المطلق وادعى الاول من جنس الثانى فكان الرجاء المطلق استعير للطلب المطلق وبتبعية هذه الاستعارة

شبه طلبه تعالى من عباده التقوى برجاء الراجى من المرجو منه امر اهين الحصول فى كون كل منهما مترددا بين الوقوع وعدمه مع رجحان جانب الوقوع فاستعير ما وضع للرجاء الجزئى من كلمة لعل للطلب الجزئى استعارة تبعية حرفية والتعبير بالتركى استرم قوللرمكه سزلر متقيلر زمره سندن اوله سز وفى تفسير الجلالين فى سورة البقرة ان كلمة لعل فى الاصل للترجى وفى كلامه تعالى للتحقيق فافهم هذا التحقيق ان كنت من اهل التدقيق وهذا اخر ما جمعناه من البيان بعون الملك المنان وعليه التكلان

رسالة فى تحقيق قول الامام الله واحد لا من طريق العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال صاحب مذهبنا وامامنا الامام الاعظم فى الفقه الاكبر والله واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له انتهى وقال الفاضل البركوى فى الامتحان فى شرح كلامه مراده نفى المراد به لا نفى الوحدة العددية فانه كفر انتهى وهذا كلام اجمالى يحتاج المبتدى الى تفصيله ونحن نقول بعون الله المسئول يعنى مراد الامام الاعظم من قوله لا من طريق العدد نفى المراد من الواحد الذى وقع محمولا فى قضية الله واحد بان لا يراد الوحدة العددية وليس مراد الامام نفى الوحدة العددية عنه تعالى فان ذلك النفى كفر فان قلت لم لم يقصد من الواحد الوحدة العددية فما المانع من قصدها قلنا له مانعان الاول ان الواجب تعالى جزئى حقيقى والوحدة العددية لازمة بينة لكل جزئى حقيقى فاذا ذكر الموضوع فى القضية تلزم الوحدة العددية بالبديهة فح لو اريد من المحمول الواحد العددى لم يكن الحمل فى القضية مفيدا ولاجل ان يكون الحمل مفيدا لم يقصد من الواحد الوحدة

العددية هكذا استفيد من الحاشية السعدية على البيضاوى فى تفسير سورة الاخلاص والثانى ان المراد من الوحدة الواقعة فى المحمول الوحدة التى يستدل على اثباتها فى الكتب الكلامية بالبراهين والمبرهن فى علم الكلام عليها هى الوحدة بمعنى لا شريك له فى ذاته وصفاته ولم يبرهن فيه على الوحدة العددية التى هى بمعنى الواقع فى المرتبة الاولى كذا ذكره بهاء الدين فى شرح الفقه الاكبر فان قلت لم كان نفى الوحدة العددية عنه تعالى كفرا قلت الواحد قد يطلق ويراد به معنى لا شريك له فى ذاته وصفاته وقد يطلق ويراد به الواقع فى المرتبة الاولى والله تعالى متصف بكل من المعنيين ولو نفى المعنى الثانى يصير معنى القضية الله ليس بواقع فى المرتبة الاولى وهذا كفر بلا ريب هكذا افيد المرام فى اثناء مذاكرة امتحان البركوى لكثير من الطلبة الكرام من اولى الافهام

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فاعلم ان ليس كل يدل بالمطابقة على رفع الايجاب الكلى ويسمى رفع الايجاب الكلى اعنى السلب الكلى والسلب عن البعض مع الايجاب للبعض يلزمهما السلب الجزئى فح يدل ليس كل بالالتزام على السلب الجزئى وباعتبار مدلوله الالتزامى جعلوه سورا للسلب الجزئى وفيه انه لو كفى فى كون الشئ سورا للدلالة الالتزامية يلزم ان تكون الرابطة فى نحو الانسان هو القائم سورا للايجاب الجزئى لان كلمة هو تدل بالمطابقة على ثبوت القيام للانسان وذلك الثبوت اما لجميع افراد الانسان او لبعض افراده وعلى كلا التقديرين يلزم الايجاب الجزئى وكلمة هو باعتبار مدلوله الالتزامى يلزم ان يكون سورا للايجاب الجزئى ولم يقل به احد ويلزم ان تكون المهملة مسورة وكذا الحال فى ليس هو رابطا

للسلب الجزئى فى قولك ليس الانسان هو القائم فانه يدل على سلب ثبوت القيام للانسان وذلك اماسلب ثبوته عن جميع افراده اوسلب ثبوته عن بعض افراده مع ايجابه عن بعض اخر وعلى التقديرين يلزم السلب الجزئى فيلزم ان تكون الرابطة سورا والمهملة مسورة ايضا هكذا اشكل العصام فى حاشية التصديقات قلنا ان القوم لم يعتبروا الدلالة الالتزامية فى الروابط على خلاف الاسوار امتيازا بين الروابط والاسوار فتدبر

رسالة فى تحقيق النسب بين المطابقة والتضمن والالتزام للحقير
ابراهيم الفقير كوزى بيوك زاده عفى عنه القدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا بمطابقة اوامره وخوفنا عن تضمن نواهيه وشرفنا بالتزام شريعة نبيه وبعد فهذه رسالة فى بيان النسب بين كل من المطابقة والتضمن والالتزام بحيث تدفع عن الناظرين فى تحقيقها الشكوك والاوهام وقد اخذنا دلائل النسب من كلام ذوى الافهام بالتمام اعلم ان ههنا ستة دعاوى استلزام المطابقة التضمن وعكسه واستلزام المطابقة الالتزام وعكسه واستلزام التضمن الالتزام وعكسه هذا فى صورة الايجاب فاذا ضمت صورة السلب وصورة التوقف فى الاستلزام وعدمه يحصل لك ثمانية عشر دعوى فعليك باستخراجها وقد استدل على ستة من هذه الدعاوى الدعوى الاولى استلزام المطابقة التضمن تقول المطابقة لاتستلزم التضمن والا لم تحقق المطابقة بدون التضمن لكن التالى منتف فكذا المقدم فثبت المدعى اما الملازمة فلبطلان تحقق الملزوم بدون اللازم واما انتفاء التالى فلوقوع وضع اللفظ بازاء البسائط كما لايخفى الدعوى الثانية استلزام المطابقة الالتزام ففيه ثلثة اقوال الاول وهو قول بعض المحققين انها لاتستلزم الالتزام قطعا والالزم

ان يكون

ان يكون لكل ماهية لازم ذهنى ولو كان كذلك يلزم من تصور معنى واحد تصور معان غير متناهية دفعة مجتمعة فلو كانت المطابقة مستلزمة للالتزام يلزم من تصور معنى واحد تصور معان غير متناهية ايضا لكن التالى باطل فكذا المقدم فثبت المدعى اما الملازمة فلانه ح يكون لمعنى واحد لازما ذهنيا وهو ايضا من جملة المعنى فلابد له من لازم ذهنى اخر وهكذا واما بطلان التالى فلانه يستحيل مع حدوث النفس ورد هذه الملازمة بانا لانم انه يلزم من تصور معنى واحد تصور امور غير متناهية دفعة لجواز ان تكون المفهومان متلازمين تلازم متعاكس كما فى المتضايفين فلم يلزم من تصور احدهما ذلك ولايخفى عليك ان مجموع المفهومين من حيث المجموع داخل تحت قضية كل ماهية لابد لها من لازم ذهنى فلابد له ايضا من لازم ذهنى والاولى ان يستند المنع بكيف والحال ان دلالة كل لفظ على مدلوله المطابقى قصدى وعلى لازمه تبعى فلم يلزم من تصور معنى واحد ذلك فتأمل والقول الثانى وهو قول الامام انها تستلزم الالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها واقله انها ليست غيرها فمتى تحققت الدلالة بالمطابقة تحققت الدلالة بالالتزام ضرورة امتناع تحقق الملزوم بدون اللازم ورد ذلك بانا كثيرا ما نتصور كثيرا من الماهيات بواسطة الالفاظ الموضوعة بازائها ولم يخطر ببالنا غيرها وجميع الوجدان شاهد على هذا البيان كما لايخفى على من له نوع من الفكر والامعان والقول الثالث وهو قول الجمهور ان استلزام المطابقة الالتزام فغير معلوم لان ذلك استلزام يتوقف على وجود لازم ذهنى لكل ماهية وذلك الوجود غير معلوم ايضا لتجويز العقل ماهية بلا لازم ذهنى ولعل الحق فى يد الجمهور اذا الاختلاف فى الاستلزام وعدمه وكون دليل الطرفين مطعونا يشهد عليه

الدعوى الثالثة استلزام التضمن الالتزام وفيه ثلثة مسالك ايضا الاول وهو مسلك بعض المحققين ان التضمن لايستلزم الالتزام والالزم من تعقل كل معنى مركب بعقل مالانهاية له لكن التالى بط فكذا المقدم فثبت المدعى وبيان الملازمة وبطلان التالى مستغن عن البيان السابق ولايدفعه جواز الانتهاء الى لازم بسيط لان اللازم البسيط مع ملزومه المركب مركب فيلزم التسلسل ايضا والمسلك الثانى وهو مسلك الامام ان التضمن يستلزم الالتزام لوجهين احدهما ان التضمن يستلزم المطابقة وهى تستلزم الالتزام على زعمه ورد لان استلزام المطابقة الالتزام يأبى عنه جميع الوجدان والوجه الثانى ان تصور كل ماهية مركبة يستلزم تصور لازم من لوازمها على قياس ما سبق ورد ايضا بانا نتعقل كثيرا من المعانى المركبة مع الغفلة عن جميع الامور الخارجية منها والمسلك الثالث وهو قول الجمهور ان الاستلزام وعدمه فغير معلوم لتوقف الاستلزام على وجود لازم ذهنى لكل ماهية مركبة وذلك غيرمعلوم لتجويز العقل ماهية مركبة لالازم لها الدعوى الرابعة ان الالتزام لايستلزم التضمن لان الملزوم ربما كان من البسائط فح يتحقق الالتزام مع عدم تحقق التضمن الدعوى الخامسة والسادسة ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة لوجهين احدهما ان التضمن والالتزام يستلزمان الوضع وهو يستلزم المطابقة ينتج انهما يستلزمان المطابقة والوجه الثانى انهما تابعان للمطابقة والتابع من حيث انه تابع لمتبوعه لايوجد بدون المتبوع ينتج انهما لايوجدان بدون المطابقة من حيث انهما تابعان لها وما لا يوجد بدون المطابقة يستلزم المطابقة فهما يستلزمان المطابقة ولايخفى عليك انتفاء التقريب فى الدليل الثانى لان اللازم منه انهما لايوجدان بدون المطابقة حال كونهما

موصوفين بصفة التبعية للمطابقة وهو ليس بمط بل المطلوب انهما لايوجدان بدونها مطلقا (تذنيب) النسبة بين المطابقة والتضمن عموم وخصوص مطلقا وبينهما وبين الالتزام فغيرمعلومة لان اعمية المطابقة من الالتزام غير معلومة وكذا اعمية التضمن من الالتزام فليكن هذا اخر ماجمعناه من السطور مع كثرة الموانع عن المطالعة ووفرة الفتور والمرجو من الاخوان تحويل النظر عن القصور

رسالة شريفة فى تحقيق العلم الاجمالى له تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله العليم الكريم الفياض والصلاة على النبى الامى وعلى اله المرتاض امابعد فيقول البائس الفقير ابراهيم بن محمد القيصرى ان الجلال الدوانى اثبت العلم البسيط الاجمالى له تعالى بان يعلم الواجب تعالى فى الازل جميع الممكنات دفعة بصورة واحدة بسيطة دفعا لماقيل فعلى ماذكرت من بطلان امور غير متناهية مطلقا يلزم ان تكون معلومات الله متناهية والالا نتقض برهان التطبيق انتهى فعلى مااثبته الشارح فى علمه تعالى لاتعدد فى المعلومات بحسب علمه تعالى فلا يتصور التطبيق ودفعا لماقيل ايضا من انه لوكان صدور الممكنات عن الواجب بالاختيار والافعال الاختيارية مسبوقة بالعلم يلزم ان يكون للحوادث وجود ازلى فى علمه تع اذ تعلق العلم باللاشئ المحض محال بالبديهية فيفضى ذلك الى قدم العالم وتكثر صفاته تع بل عدم تناهيها وحاصل دفعه ان ماذكره الشه فى علمه تع يقتضى وجود جميع الممكنات فى علمه تع بوجود واحد بسيط على هو عين علمه بالذات وغيره باعتبار انطباقه على الممكنات الخارجية فلم يلزم شئ ممايلزم وماذكره بعض المتكلمين جوابا عما قيل من

ان العلم قديم والتعلق حادث يفضى الى كونه تع غير عالم بالحوادث فى الازل تع عن ذلك علوا كبيرا هكذا ذكره الدوانى فى الشرح لكن يرد عليه اشكال قوى بين الفحول والكل الى الآن فى وروده مشغول وهو ان اثبات العلم البسيط الاجمالى له تع يفضى الى كونه غير عالم بتفاصيل الاشياء فى الازل وهو كفر ونحن نقول بعون الله المسئول ان مراد الدوانى انه تع علم جميع الاشياء فى الازل دفعة بتعلق واحد ازلى ولكن لما كان علمه تع علما تاما كاملا لبس من شانه ان يقاس الى علمنا القاصر حصل صور جميع الاشياء مفصلة فى علمه تعالى الكامل بتعلق واحد ازلى فكان تعالى عالما فى الازل بجميع الاشياء تفصيلا بحصول تفاصيل صورها دفعة فى علمه الازلى بتعلق واحد ازلى فلم يلزم عدم علمه تع بتفاصيل الاشياء فى الازل قطعا وانما صار هذا العلم اجماليا باعتبار حصوله بتعلق واحد ازلى على خلاف علمنا الاجمالى فى ذلك الحصول ثم انه صار صور الاشياء موجودا بوجود واحد علمى باعتبار حصوله دفعة بذلك التعلق ايضا وباعتبار تعلقات العلم بكل من المعلومات وقت حدوث الحوادث صار علما تفصيليا وبانتفاء تلك التعلقات اللايزالية فى الازل صار اجماليا ومن انعدام تلك التعلقات فى الازل لم يلزم عدم علمه تعالى فى الازل بتفاصيل الاشياء فى الازل كما عرفت آنفا ومن هذا التحقيق سقط تشنيع بعض الفحول بتكفير الشارح الدوانى فى اثباته العلم البسيط الاجمالى مع ان بنان التدقيق فى كلامه يشير الى هذا التحقيق كما لا يخفى على اهل التوفيق ثم انى مع كمال قلة بضاعتى لم اكن من ارباب التحقيق فى مثل هذا المقام لانه تحير فيه عقول الاقوام لكن علمت ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء من بين الانام والحمد لله على الانعام قد تم المرام وانقطع الكلام

رسالة شريفة لازمة فى مبحث تحقيق علم الواجب تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبحمده والصلاة على نبيه وبعد فاعلم ان التشخص عند المتأخرين امر زائد على الماهية النوعية منضم اليها انضمام الجزء الى الكل كما ان انضمام الفصل الى الجنس انضمام الكل الى الجزء فيكون ذوات الاشخاص عندهم مركبة من الجنس والفصل والتشخص ٥ وكما ان الجنس بانضمام الفصل يصير نوعا متميزا عن المشاركات الجنسية كذلك يصير النوع بانضمام التشخص اليه شخصا متميزا عن المشاركات النوعية فيكون نسبة التشخص الى الماهية النوعية كنسبة الفصل الى الجنس لكن ذلك التشخص عندهم متميزا عما عداه بذاته لا بتشخص اخر حتى يلزم الدور او التسلسل ويلزم تركب ذوات الاشخاص عن امور غير متناهية فتكون ذوات الاشخاص عندهم مختلفة بالحقيقة المختصة بكل منها فلا يكون اتحادها بالماهية النوعية التى هى بعض ما هو داخل فى قوام الاشخاص ثم افترقوا فرقتين فمنهم من ذهب الى انه جزء عقلى من ماهية الشخص موجود فى الخارج بناء على وجود الكلى الطبيعى فيه لا لانه كلى طبيعى لانه مدرك بالعقل والتشخص عندهم لا يدرك الا بالالات الجسمانية على ان الكلى الطبيعى معروض للكلى المنطقى والتشخص عندهم لبس داخلا تحت مفهوم كلى فضلا عن كونه معروضا للكلى المنطقى ومنهم من ذهب الى انه جزء عقلى غير موجود فى الخارج بناء على اختيارهم عدم وجود الطبايع فيه وبفهم لدليل وجودها فيه واختيارهم لما يدل على عدم وجودها فيه فهو بعينه دال على عدم وجود التشخص فيه على تقدير كونه جزءا عقليا ومرادهم من كونه جزءا عقليا كونه جزءا فى العقل لكن العقل لا يدركه الا بالالات واما عند المتقدمين

٥ فيكون التشخص ماديا لكونه جزء من المادى داخلا فى قوام الشخص

ان التشخص الذى هو التميز امرا ضا فى اعتبارى ولبس انضمام التشخص الى النوع كانضمام الفصل الى الجنس بل هو انضمام خارج الى خارج لان التشخص عندهم منتزع من العوارض بحسب النظر الجلى ومن الوجود الخاص بحسب النظر الدقيق فيه فصار العوارض والوجود الخاص مما ينتزع منه التشخص فكما ان المادة من الاجزاء الخارجية منشاء انتزاع الجنس ولبس بجنس والصورة النوعية منشاء انتزاع الفصل ولبس بفصل وكما انه يقال للصورة النوعية منوعة بمعنى ان الفصل المنوع مأخوذ منها كذلك يقال لهذه العوارض بحسب النظر الجلى وبنحو الوجود الخاص بحسب النظر الدقيق منه مشخصة بمعنى ان تشخص المشخص ماخوذ منها والا فلبست هذه العوارض ولا نحو الوجود الخاص تشخصا عند احد اما عند المتاخرين فلانهم يقولون بدخوله فى قوام الشخص وماهيته مع ان هذه العوارض وكذا الوجود الخاص خارجة عنه اتفاقا واما عند الاوائل فلان التشخص عندهم هو التميز ولاشك فى مغايرته لهذه العوارض والوجود الخاص الا ان تغايره بالوجود الخاص اعتبارى لان تشخص الماهيات عين وجودها بالذات وغيرها بالاعتبار بناء على ان المميز غير المميز فعلى راى القدماء كان الاختلاف بين الكلى والجزئى كالانسان وزيد مثلا لايكون الا بطريق الادراك فان الانسان ان كان محفوظا بعوارض معينة محسوسة وكان يتعلق به الاحساس كان جزئيا وان كان يتعلق به الادراك التعقلى مجردا عن تلك العوارض كان كليا ٧ هذا اخر ما جمعناه من كلام المهرة فى العلوم فى اثناء مذاكرة بحث العلم بعون الله الحى القيوم وهكذا افيد المقام للطالبين الذين فازوا بتحقيق هذا المقام بتقرير الفقير ابراهيم بن محمد صانه الصمد من شر حاسد اذا حسد

٧ وبالجملة ان المتاخرين
لقولهم بان التشخص مادى
داخل فى قوام الشخص ليس له
ماهية نوعية والمادى لايدرك
الا بالالات الجسمانية قالوا
بخروج التشخص عن علمه
تعالى لتقدسه عن الالات
ولعدم الماهية الكلية
النوعية له حتى يعلم بها هكذا
كفر المتاخرون الفلاسفة
واما القدماء فهم قالوا بان
التشخص خارج عن قوام
الشخص حصة من التشخص
الكلى يدركه تعالى على وجه
كلى حرره الفقير ابراهيم
القيصرى

رسالة فى تحقيق المثل الافلاطونية

زعم البعض ان المثل الافلاطونية عبارة عن الصور المعلقة لا فى مكان الثابتة فى عالم الاشباح المتوسطة بين عالم العقل والحس لانه اكثر تجردا من عالم الحس واقل تجردا من العقول فانهم اثبتوا اربع عوالم عالم التجرد المحض اى الحضرة الالهية وعالم الانوار والعقول وعالم المثال والخيال وعالم الحس والشهادة ومظاهر تلك الصور قد تكون الاجسام الصقيلة وقد يكون الخيال وغيره من القوى الجسمانية وتلك الصور موجودة قائمة بنفسها والصور المعلقة غير متعلقة بمكان ووجهة كالمجردات حتى انه يرى صورة مثالية لشخص واحد فى مرايا متعددة بل فى مواضع وامكنة متكثرة كما يحضر ملك واحد فى الف مكان لقبض الارواح ومن هذا القبيل حضور بعض الاولياء فى زمان واحد فى اماكن متعددة غربية وشرقية ففى عالم المثال تتروحن الاجساد وتتجسد الارواح كذا فى فوائد الخاقانى وبينه احمد الحريرى فى حاشية الجلال لكن هذا فى المثل الافلاطونية غلط مشهور بل هو انه زعم افلاطون ان لكل نوع طبيعة نوعه شخصا موجودا فى الخارج باقيا مستمرا ازلا وابدا حال كونه مجردا عن المشخصات واللواحق الخارجية وسمى تلك الاشخاص المثل الافلاطونية واستدل عليه بان هذا المجرد جزء مشترك بين الماهيات المخلوطة الموجودة فى الخارج وضعفه ظ لان المجرد عن المشخصات واللواحق الخارجية لايوجد فى الخارج لان الوجود الخارجى ايضا من العوارض الخارجية وقد فرض مجردا عنها واما كون هذا الشخص المجرد جزءا مشتركا بين الماهية المخلوطة ففاسد لان الماهية المجردة تباين المخلوطة كذا فى شرح الطوالع لساچقلى زاده

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى اما بعد فاعلم ان المعدولة فى عرفهم مايكون مفهوم حرف السلب جزءا من المحمول سواء كان لفظ حرف السلب جزءا منه اولا والمحصلة مالا يكون مفهوم حرف السلب جزءا من المحمول اذ المعتبر عندهم العدول والتحصيل فى جانب المحمول دون الموضوع لانهما فى جانب المحمول يؤثران فى مفهوم القضية لا فى عنوان الموضوع لان ماينوط به الحكم انما هو ذات الموضوع وعنوان المحمول لاعنوان الموضوع فاختلاف عنوان الموضوع بالعدول والتحصيل لايؤثر فى مفهوم القضية بخلاف عنوان المحمول فلاجله اعتبر وهما فى جانب المحمول فعلى التعريفين الاولين لايخرج مثل زيد اعمى عن تعريف المعدولة ونحو اللاجماد عالم عن تعريف المحصلة حال كون اللاجماد علما لشخص انسانى فيكون التعريفان سالمين ثم ان القوم قالوا ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة المحصلة من غير عكس كلى ونحن نقول ان الموجبة المعدولة قد تلتئم من سالبة بسيطة نحو زيد لا كاتب فالحال اصله زيد لبس بكاتب وقد تلتئم من سالبة معدولة نحو زيد لا لاعالم اذ اصله زيد لبس بلا عالم فعلى هذا كيف يصح قولهم متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطه اذ قولنا زيد لا لاعالم موجبة معدولة صادقة ولم تصدق فيه سالبة بسيطة بل تصدق سالبة معدولة لانها ملتئمة منها فليتأمل

رسالة شريفه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن اوجدنا والصلاة لمن ارشدنا وبعد فاعلم ان المنطقيين

اتفقوا

اتفقوا على ان الرابط الغير الزمانى كلمة هو كما كان الزمانى نحو كان من الافعال الناقصة فان الفلاسفة لما عربوا كتب المنطق نقلوا الضمير الذى هو اسم وكناية عن مرجعه الى النسبة الرابطة جزء الثانى من القضية الى الجزء الاول بالفعل ٦ وهى الوقوع واللاوقوع المعبر عنه فى لغة الفلاسفة بلفظ آشين وهو الرابط فى القضية بالذات مثلا فان هو فى نحو زيد هو عالم لم يكن اسما ضميرا راجعا الى زيد بل هو دال على الوقوع الغير المستقل فى قالب الاسم ٩ لكن التزامهم مطابقته بالمحكوم عليه يمنع عن كون معناه هو النسبة الرابطة اذ لو كان دالا على النسبة لكان القياس التزام افراده وعدم تغيره بتغير المحكوم عليه والحق ماقاله المحقق التفتازانى ان الدال على الرابطة عند العربية هو الحركات الاعرابية بل الرفع منها لانك اذا قلت زيد عالم على الانفراد لم يفهم منه الربط والاسناد فعلى هذا ان كان الطرفان فى القضية مبنيان فالقضية ثنائية وان معربان لفظا اوتقديرا فثلاثية تامة وان كان احد طرفيه معربا فثلاثية ناقصة وهذا ايضا مختار المحققين وقول الفلاسفة مبنى على الغفلة عن ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاعلم ان القضية المعقولة تكون ثلاثية دائما سواء كان المحمول فعلا نحو ضرب زيدا واسما نحو زيد كاتب واما القضية الملفوظة ان كانت الرابطة مذكورة فيها تسمى ثلاثية لاشتمالها على ثلاثة الفاظ الثلاثة معان مطابقية وان كانت الرابطة محذوفة لشعور الذهن اليها بمعونة القرائن تكون ثنائية لان ثلاثية القضية وثنائيتها انما تكون باعتبار الرابط اذ القضية التى لم تكن الرابطة مذكورة

٦ واما النسبة بين بين فهى رابطة بالعرض ✱

٩ بل فى قالب الفعل لان حركة الآخر لا مدخل لها فى الهيئة لانهم قالوا ان نعلم من الامر ونعلم من الماضى على هيئة واحدة وهو فى هيئة فعل من الامر ✱

ولامقدرة فيها لاتكون ثلاثية ولاثنائية بل وحدانية نحو ضرب
زيد فانها حملية وحدانية تطلق على الفعل المحكوم به وعلى الاسم
المحكوم عليه وان لم يطلق عليهما اسم الموضوع والمحمول
لان الاسمين الاولين اعم من الثانيين بلا ترادف بينهما فعلى هذا
لا حاجة لادراج ضرب تحت المحمول وزيد تحت الموضوع
الى تاويل ضرب زيد بزيد ضارب كما فعله السيد الشريف
ثم اعلم ان اشتمال القضية الثلاثية على ثلثة الفاظ مبنى على الاعم
والاغلب ٢ والا فالثلاثية قد تكون على لفظ واحد نحو هست
فى جواب من قال آزيد درخانه هست وقد يكون على لفظين
نحو برپاست فى جواب من قال ازيد نشسته آست يادرپاست كذا
ذكره الفاضل العصام فى حاشية التصديقات

٢ كون القضية باعتبار الجهة رباعية لاينافى بلاايتها وثنائيتها باعتبار الرابط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وبعد فاعلم انه لو كان كلمة كان
رابطا زمانيا لزم بطلان عكس قولنا كل شيخ كان شبابا وهو
بعض الشباب كان شيخا وهو بط مع صدق الاصل اذ لاشى
من الشباب شيخا فى الزمان الماضى واجيب عنه بانه لايلزم
فى العكس مشاركة الاصل فى الزمان كما لا يلزم مشاركته به فى الجهة
فعلى هذا فليكن عكس القضية المذكورة بعض الشباب يكون
شيخا كذا ذكره العصام فى حاشية التصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاعلم ان القوم
قالوا ان لبس كل دال بالمطابقة على رفع الايجاب الكلى ولبس
كذلك بل هو دال على رفع الكلى والدال على رفع الايجاب
الكلى لبس كل هو لان هو عندهم دال بالمطابقة على ان الحكم
فى القضية الموضوع محمول وهو معنى الايجاب وكل مع هو يدل

بالمطابقة على ان الحكم فيها على ان يكون كل الموضوع محمولا
ولبس كل هو ح يدل بالمطابقة على رفع الايجاب الكلى وقس
عليه لبس بعض وبعض لبس فقل لبس بعض هو وبعض لبس
هو فان قلت انهم قالوا ان لبس هو دال على النسبة السلبية فح
يكون لبس داخلة فى الربط ثم قالوا ان لبس كل سور السلب
الجزئى فتكون داخلة فى السور فباى القولين نعمل والفاضل
العصام قد ابقى هذا الاشكال على القوم فى حاشية التصديقات
قلنا ان لبس فى الموضعين متحد ذاتا لكنهما مختلفان اعتبارا
فان لبس فى لبس هو باعتبار سلبها الرابطة تكون من الرابطة
وباعتبار سلبها كلية الرابطة وهى السور تكون من السور وهذا
الجواب من الحقير ابراهيم القيصرى عصمه البارى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاعلم ان الحمل
قد يطلق ويراد به الحكم بالاتحاد مطلقا وقد يطلق ويراد به
اتحاد المتغايرين ذهنا فى الخارج محققا او موهوما وقد يطلق
ويراد به الحكم على احد المتغايرين ذهنا باتحاد المتغاير الاخر خارجا
محققا او موهوما اذ لابد فى الحمل من تغاير الطرفين ذهنا والا
لم يتصور بينهما حمل اصلا ولابد ايضا من ان يتحدا فى الوجود
بحسب الخارج سواء كان محققا او موهوما لان المتغايرين
فى الوجود الخارجى المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل بان
احدهما هو الاخر وقد يطلق ويراد به اتحاد غير المتأصل
فى الموجود بما هو متأصل فيه اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان قول
السيد السند ان الجزئى الحقيقى يمتنع حمله على شئ انما يصح
اذا اريد من الحمل المعنى الاخير فتدبر ومن الناس من ذهب الى
استحالة الحمل فى نحو كل انسان حيوان حيث قالوا ان كان

مفهوم الانسان عين مفهوم الحيوان يكون الحمل المفيد محالا
وان كان غيره يكون الحمل محالا ثم اذا اريد من الانسان الذات
ومن الحيوان العنوان يذهب هذا المستحيل الى استحالته ايضا
ويقول ان كان ذات الموضوع عين عنوان المحمول يكون الحمل
المفيد محالا وان كان غيره يكون الحمل محالا ومنشاء هذه
الاستحالة ارادة المعنى الاول من الحمل واجيب عن الاشكالين
باختيار الشق الثانى ومنع الاستحالة المذكورة بان يراد من الحمل
المعنى الثانى لكن لو حمل الحمل بالمعنى الثانى يوجب عدم التميز
بين المحمول والموضوع وعدم صحة اشتقاق المحمول من هذا
الحمل وعدم تميز الصادق عما صدق عليه والحق فى الجواب
ان يحمل الحمل على المعنى الثالث

قوله الحمد لمستأهله قال الفاضل المحشى قول احد * الحمد هو
وصف المختار بالجميل مطلقا على الجميل الاختيارى مطلقا باللسان
على جهة التعظيم والمتبادر من هذا التعريف ان اضافة الوصف من
اضافة المصدر الى مفعوله والباء صلة الوصف لا انها سببية والا
لكان قوله على الجميل الاختيارى مستدركا لان كلمة على هنا بمعنى
لام التعليل متعلقا بوصف المختار وتعليلا له كما فى قوله تع
(ولتكبروا الله على ما هديكم) اى لهدايته اياكم ذكره ابن هشام
فى مغنى اللبيب والجميل صفة لموصوف محذوف وذلك المحذوف
اما لفظ الشيء او لفظ النعت او لفظ الفعل فعلى التقدير الاخير
لا يستقيم قوله مطلقا لانه بمعنى سواء كان الجميل غير اختيارى
كصفاته تعالى الذاتية او كان اختياريا كصفاته تع الفعلية
ولا شك ان الفعل الجميل امر اختيارى بخلاف الموصوفين الاولين
وعلى تقدير كون اضافة الوصف من اضافة المصدر الى مفعوله
يكون ذكر المضاف اليه مستدركا لا نفهامه من قوله على الجميل

الاختيارى لان الوصف لاجل الجميل المنسوب الى الاختيار هو
وصف للمختار ٩ ويحتمل ان تكون الاضافة من قبيل اضافة
المصدر الى فاعله فح يكون المضاف اليه مستدركا ايضا لانفهامه
من قوله على جهة التعظيم لان الوصف على طريقة التعظيم
وصف الفاعل المختار والاولى ان يقول الفاضل المحشى
هو الوصف بالجميل كما هو المشهور ومن هذا التعريف تبين ان مورد
الحمد خاص فهو اللسان ومتعلقه عام وهو الجميل الاختيارى
الشامل للنعمة وغيره والمحمود عليه فيه امر اختيارى فان قلت
هذا التعريف غير صادق على الحمد على صفاته تع الذاتية
كحمدت الله على علمه وقدرته لان المحمود عليه فى هذا الحمد امر
غير اختيارى مع ان المعرف صادق عليه وكل تعريف شانه
كذا فاسد قلت صدق المعرف على هذا الحمد مسلم لكن لانم
عدم صدق التعريف عليه كيف والحال ان الجميل الاختيارى
فى التعريف اعم من الاختيارى تحقيقا او تأويلا وصفات ذاتيته
تعالى وان كانت غير اختيارية تحقيقا لكنها اختيارية تأويلا
باعتبار انها مبدأ للافعال الاختيارية او باعتبار ان الذات
مستقل فى تلك الصفات من غير مدخلية شيء من الاغيار فصارت
بمنزلة الافعال الاختيارية كما لا يخفى واما الشكر فانه هو الفعل
الجميل الذى ينبئ عن تعظيم المنعم المختار فى مقابلة النعمة
الاختيارية خاصة سواء كان الفعل الجميل باللسان او بالاركان
او بالجنان ومن هذا التعريف تبين ان مورد الشكر عام ومتعلقه
خاص على عكس الحمد اللغوى فبين الحمد والشكر باعتبار
موردهما فقط عموم وخصوص مطلق وباعتبار متعلقهما فقط
عموم وخصوص مطلق ايضا وباعتبار المورد والمتعلق جميعا
فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى واما المدح فرادف

٩ تقرير البحث اضافة الوصف الى المختار اما اضافة المصدر الى مفعوله واما اضافة المصدر الى فاعله لكنه اضافة المصدر الى مفعوله فلا يكون من اضافة المصدر الى فاعله والا لكان ذكر المضاف اليه مستدركا لكن التالى منتف فكذا المقدم فثبت المط * هذه الباء صلة الوصف لا انها سببية والا لكان قوله على الجميل الاختيارى مستدركا *

للحمد اللغوى فى التحقيق وهو مختار صاحب الكشاف وقيل ان المدح مغاير للحمد اللغوى لانه لما قال العرب العرباء مدحت اللؤلؤ على صفائه ومدحت زيدا على حسنه وجماله كان الممدوح عليه فى المدح غير اختيارى ولما كان الممدوح عليه فى المدح امرا غير اختيارى كان المدح مغايرا للحمد اللغوى ينتج لما قال العرب العرباء مدحت اللؤلؤ على صفائه ومدحت زيدا على حسنه وجماله كان المدح مغايرا للحمد اللغوى فثبت عدم الترادف قلنا اما المثال الاول فمثال مصنوع ليس من كلام العرب واما الحسن والجمال فى المثال الثانى فلا نم انه ممدوح عليه لان العبد لا يمدح على غير فعله الاختيارى لان ذلك منهى بقوله تع (ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا) ولو سلم انه ممدوح عليه فلا نم انه غير اختيارى لجواز ان الحسن والجمال بمنزلة الاختيارى باعتبار كونه مبتداء للافعال المحمودة من صاحبه لان حسن المنظر فى الغالب يشعر عن افعال محمودة من صاحبه فيكون الحسن والجمال اختياريا تأويلا كذا استفيد من كلام الفاضل المحشى ثم ان قصر جنس الحمد وافراده بالكون لله تع من قبيل قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا لان للحمد صفة اخرى غير الكون لله تع كالكون للعباد وكالكون قولا وغيرهما ومن ذلك القصر يلزم قصر افراد الحمد له تع على طريق قصر الصفة على الموصوف فان قلت ان الحمد صفة العبد فكيف يكون صفة العبد الحادث مقصورا له تع قلت انه ليس المراد من الحمد ههنا معناه المصدرى بل المراد منه معنى ما يحمد به من صفات الكمال على طريقة ذكر المتعلق بالكسر وارادة المتعلق بالفتح مجازا مرسلا وذلك المجاز مجاز مشهور مستغن عن تكلف القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى وقد ذكر فى التوضيح انه لابد للمجاز من قرينة تمنع ارادة الحقيقة

واما اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا فعند ابى حنيفة المعنى الحقيقى اولى وعندهما المجازى اولى فح ارادة معنى ما يحمد به من الحمد معنى مجازى متعارف فارادته لا تحتاج الى قرينة هكذا

افيد المقام للطالبين فى اثناء مذاكرة الخيالى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشارح التفتازانى فى الشرح وهو حسبى ونعم الوكيل ونحن نقول رد الشارح المحقق هذا العطف فى مطوله حاصله هذا العطف اما على جملة وهو حسبى واما على حسبى فقط باقيا على معناه الاصلى واما على حسبى متضمنا بمعنى يحسبنى فالعطف على كل تقدير باطل اما الاول فلانه عطف الانشاء على الاخبار فذا باطل لكمال الانقطاع بين الجملتين المانع للعطف واما الثانى فلانه عطف الجملة على المفرد فذا لا يجوز واما الثالث فلانه ايضا عطف الانشاء على الاخبار فقد عرفت بطلانه انفا ولا يخفى عليك ان فى دليل المقدمة الاولى من مقدمات كبرى القياس المقسم اربعة دعاوى ضمنية ككون هذه الواو عاطفة وكون الجملة الاولى اخبارية وكون الجملة الثانية انشائية وهذه الدعاوى فى صغرى الدليل وكون عطف الانشاء على الاخبار باطلا وهذا الحكم فى كبراه ولك ان تمنع كلا من هذه الدعاوى بان تقول لا نم اولا كون الواو عاطفة لم لا يجوز ان يكون استينافية او اعتراضية على مذهب من يجوز الاعتراض فى ابتداء الكلام ولو سلم ذلك ولكن لا نم كون الجملة الاولى اخبارية لجواز ان تكون انشائية معنى بقرينة وقوعها فى موقع الدعاء بان يكون المراد منها انشاء التوكل كما صرح به المحشى الخيالى ولو سلم كونها اخبارية ولكن لا نم كون الجملة الثانية انشائية لجواز ان يقدر المبتداء فى صدرها حال كونه مخصوصا بالمدح بقرينة الجملة الاولى

او ان يكون الجملة الثانية وهى نعم الوكيل خبرا مقدما لمبتداء مقدر مؤخر وهو المخصوص بالمدح على رأى فعلى هذا تكون الجملة الثانية جملة اخبارية متعلق خبرها جملة انشائية لانها متؤلة بمقول فى حقه نعم الوكيل كما لا يخفى ولو سلم كونها انشائية لكن لا نم عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار مطلقا تفصيل هذا المنع ان اردت ان ذلك غير جائز فيما لا محل له من الاعراب فمسلم غير مضر لنا وان اردت انه غير جائز فيما له محل من الاعراب فهو مم لجواز ان يكون للجملة الاولى محلا من الاعراب بان تكون معطوفة على الهادى فى قوله والله الهادى وعطف الانشاء على الاخبار وعكسه فيما له محل من الاعراب جائز صرح بذلك السيد السند فى حاشية المطول اذ الجملة التى لها محل من الاعراب لوقوعها موقع المفردات لم تكن نسبتها مقصودة ٦ فلم يعتبر اختلافها بالانشائية والاخبارية وان اردت انه غير جائز فى عطف القصة على القصة فهو مم ايضا لجواز ان يكون هذا العطف من قبيل عطف القصة على القصة وعطف الانشاء على الاخبار وعكسه جائز فى عطف القصة على القصة لان عطف القصة على القصة عبارة عن عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ سواء كانت اخبارية او انشائية على ما اشار اليه بعض محشى الخيالى على ان لزوم الجمل المتعددة فى القصة مبنى على الاعم والاغلب كما ذكره بعض المحشى ايضا واما دليل المقدمة الثانية ففيه نقول لا نم عدم جواز عطف الجملة على المفرد فيما له محل من الاعراب اذ هو وعكسه جائز فيما له محل من الاعراب صرح بذلك الجواز السيد الشريف ايضا واما دليل المقدمة الثالثة ففى صغراه ثلاث دعاوى ضمنية وتقرير الممنوع عليها مستغن

عن

٦ اذ النسبة تمنع طرفيها عن الارتباط الى الغير

عن البيان السابق واما الحكم فى كبراه فنقول فيه لا نم عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان حسبى بمعنى يحسبنى لوقوعه خبرا لهو يكون له محل من الاعراب وكذا الجملة الثانية بواسطة العطف وذا جائز كما عرفت انفا وهذا اخر ما جمعناه من الكلام بعد استقصاء تحقيقات العلماء الاعلام فى اثناء مذاكرة حاشية الخياليه لكثير من اولى الافهام

ما يتعلق بجهة الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان جميع مسائل جميع العلوم مدونة او غير مدونة لها ٢ جهة وحدة وهى التصديقات والحكم بالمحمولات على الموضوعات اذ جميع المسائل متشاركة فى ذلك الحكم كقولك كل فاعل مرفوع فى النحو وكل ما يتركب من الجنس والفصل القريبين حد تام فى المنطق وغير ذلك ثم صار كل طائفة منها بواسطة جهة وامر ارتبط به بعضها ببعض تكون تلك الطائفة ممتازة على الطوائف الاخر فيصير علما خاصا مدونا فتكون كل طائفة متعلقة بذلك الامر فيكون جهة وحدة لها وهذا حق ثابت فى العلوم المدونة كلها فظهر من هذا انه لا بد لكل علم مدون من امر جامع بين مسائله سبب الى تدوينه وكونه شيئا واحدا ثم ذلك الامر الجامع يحتمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان تكون موضوعات طائفة من المسائل راجعة الى شئ واحد فتجعل بذلك امرا واحدا كالعدد للحساب وكالكلمة للنحو فان موضوعات جميع مسائله راجعة اليها ٩ فتجعل الكلمة موضوعا له وجاعلا للنحو علما واحدا وصارت جهة وحدته ويحتمل ان تكون غايته كالعاصمية عن الخطاء فى الفكر بالنظر الى المنطق فان ذلك يجمع جميع مسائل المنطق فيكون ٦ جهة وحدة عرضية له وسببا

٢ اى امر ضابط جامع بسبب لكونها شيئا واحدا

٩ فلما كانت هذه المسائل متعلقة بشئ واحد صارت باعتباره علما واحدا فدونت على الافراد كذا يفهم الشريف

٦ والجهة الوحدة الذاتية هى الموضوع والجهة الوحدة العرضية هى الغاية

الى كونه امرا واحدا وكالصحة بالنظر الى الطب فان مسائل الطب باحثة عن احوال بدن الانسان من حيث انها تتعلق بالصحة ويحتمل ان يكون مجموعهما ويحتمل ان يكون ذلك الامر امرا راجعا الى المفعولات باندراج محمولات المسائل تحت محمول جامع لها على قياس الموضوع الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية وان لم يكن واقعا ثم الراجح من تلك الاحتمالات كون ذلك الامر الجامع لا محمولة موضوعه بل لابد من اعتباره فى جهة الوحدة هو الموضوع لا المحمول لان المحمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات واعتبار الذات اصل بالنسبة الى اعتبار الصفات ثم ذلك الموضوع ان اتحد فنعم وان تعدد فلا بد من تناسب الموضوعات المتعددة فى امر ذاتى اوعرضى كانواع المقدار من الخط فالجسم التعليمى والسطح المشارك فى المقدار الذى هو امر ذاتى الاربعة المذكورة فى علم الهندسة وكالادوية والاغذية وبدن الانسان المشاركة فى الصحة العارضة له وهى امر عرض للثلثة عند من يجوز مثل هذا التعدد واما عند من لم يجوزه كابن سينا فلالان الاشتراك فى الامر العرضى المطلق لا يكفى فى الاتحاد والا لاتحد الفقة والهندسة باعتبار كون موضوعهما فعل المكلف وموضوع الطب انما هو بدن الانسان واما البحث عن احوال الادوية ونحوها فانما هو من حيث انه يصح بعضها ويمرض بعضها كما ذكره صاحب التنقيح * جمع من حواشى مختصر المنتهى على قدر البضاعة فى اثناء المذاكرة لكثير من الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللفظ اما مفرد واما مؤلف لان اللفظ اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه اولا الاول مفرد والثانى مؤلف نتيجه اللفظ امامفرد وامامؤلف واللفظ المفرد اما ان لا يمنع نفس تصور مفهومه

عن وقوع الشركة اولا الاول كلى والثانى جزئى نتيجه اللفظ اما كلى واما جزئى واما مؤلف واللفظ المفرد الكلى اما ان يدخل فى حقيقة جزئياته اولا والاول ذاتى والثانى عرضى نتيجه اللفظ اما ذاتى واما عرضى واما جزئى واما مؤلف واللفظ المفرد الكلى الذاتى اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا واما غير مقول فى جواب ماهو بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته الاول جنس والثانى نوع والثالث فصل نتيجه اللفظ اما جنس اونوع اوفصل اوعرضى اوجزئى اومؤلف واللفظ العرضى اما ان يختص بحقيقة واحدة واما ان يعم بحقائق فوق حقيقة واحدة الاول خاص والثانى عام نتيجه اللفظ اما عام واما خاص واما جنس واما نوع وامافصل واما جزئى واما مؤلف والمؤلف اما حد دال على ماهية الشئ واما قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فيه واما قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر الاول قول شارح والثانى قضايا والثالث قياس نتيجه اللفظ اما عام واماخاص واماجنس واما نوع واما فصل واماجزئى واماقول شارح واماقضايا واماقياس والقياس اما ان يكون كذلك اولا الاول قياس بحسب الصورة والثانى قياس بحسب المادة نتيجه اللفظ اماخاص اوعام اوجنس اونوع اوفصل اوجزئى اوقول شارح اوقضايا اوقياس بحسب الصورة اوقياس بحسب المادة والقياس بحسب المادة اما قياس مؤلف من مقدمات يقينية واما قياس مؤلف من مقدمات مشهورة واما قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه اومظنونة واما قياس مؤلف من مقدمات منها تنبسط النفس وتنقبض واما قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة

بالحق او بالمشهورة الى اخ الاول برهان والثانى جدل والثالث خطابة
والرابع شعر والخامس مغالطة نتيجه فالفظ اما جنس واما نوع
واما فصل واما خاص واما عام واما جزئى واما قول شارح واما قضايا
واما قياس واما برهان واما جدل واما خطابة واما شعر
واما مغالطة هذا قياس واحد للرسالة الابهرية غفر الله
لمؤلفها بالطافه الجلية وانما ذكرنا النتائج غير مجتنب
من الحشو والاطناب رعاية لحقوق
المبتدئين من الطلاب

بعون الله تعالى سايهٔ كردون پايهٔ حضرت جهانداريده
اشبو مجموعهٔ لطافت موسومه نك طبع وتمثيلى آمل فيض مديد
محمد سعيدك معرفت عاجزانه سيله ذى الحجة الشريفه نك
اواخرنده رسيدهٔ حدّ ختام اولمشدر
١٢٥٩
سنه

مصحح تقويم وقايع جمال افنديننك ختام طبعه بولديغى
تاريخ تام نزاكت اتسامدر

طبع جماله كلدى تاريخ پر فوائد
طبعله اولدى رعنا مجموعة القواعد
١٢٥٩